تأثير التحولات السياسية على النسيج الاجتماعي في ليبيا (2011–2020): دراسة نظرية

د. خـالد خميس عبدالسلام السحـاتي(*)

عضو هيئة التـدريس–كلية الاقتصـاد–جامعة بنغـازي.

د.مـاجـدة عبد الرحمـن بشيـر فركـاش

دكتوراه في العلاقات الدولية–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهـرة.

مُلخَّصُ الدراســة:

بحثت هذه الدِّراسةُ في تأثير التَّحولات السِّياسيَّة على النَّسيج الاجتماعيّ في ليبيا بعد انتفاضة 17 فبراير عام 2011م، والتي أدَّت إلى اسقاط نظام العقيد القذافي، فالمُتأمِّلُ في الحالة الليبيَّة يجدُ أنَّها جسَّدت بشكْلٍ واضحٍ حالةً من "الانقسام السِّياسيّ"، فليبيا بعد القذافي أصبحت ساحةً لصراعٍ دوْلِيٍّ وداخلِيٍّ أثَّر على التَّركيبة الاجتماعيَّة الليبيَّة. وتمَّ التَّركيزُ في هذه الدِّراسة على التَّغيُّر الذي حدث في النَّسيج الاجتماعيّ، والذي أدَّى بدوره إلى الصِّراع وعدم الاستقرار. ويُمْكنُ القولُ أنَّ تبعات الانقسام الدَّاخليّ النَّاتجة عن التَّحوُّلات السِّياسيَّة كان العاملُ الرَّئيسُ في الشُّرُوخ الاجتماعيَّة وعدم الاستقرار والفَوْضَى ما بعد القذافي. ولتفسير الظَّاهرة محلَّ الدِّراسة فقد تمَّ استخدامُ المنهجية العلميَّة(المنهجُ الوَصْفِيُّ التَّحليليُّ والمدخلُ التَّاريخِيُّ وغيرُهُما).. وتهدفُ الدِّراسةُ إلى معرفة ماهيَّة "التَّحوُّلاتِ السِّياسيَّةِ"، وما مَدَى تأثيرها على المُعْطياتِ الدَّاخِلِيَّةِ والخَارِجِيَّةِ، وانعكاسها على النَّسِيجِ الاجْتماعيّ الليبيّ. ومنْ أهمِّ النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسةُ: أنَّ هُناك مُؤشِّراتٍ مُعيَّنةٍ بتوفُراها يتوافرُ الاستقرارُ الأمْنِيُّ والسِّياسيُّ والاجتماعيُّ ممَّا يُؤثِّرُ على الاستقرار والانسجام الاجتماعيّ، وبالرغم من المراحل الانتقاليَّة التي مرَّت بها التَّحوُّلات السِّياسيَّة في ليبيا، والتي تمَّ فيها إجراءُ انتخاباتٍ برلمانيَّةٍ، وبناءُ مُؤسَّسةٍ تشريعيَّةٍ، وحُكُوماتٌ مُتعاقبةٌ، إلاَّ أنَّها فشلت في إجراء انتخاباتٍ رئاسيَّةٍ وبرلمانيَّةٍ لاحقاً، وأخفقت في تحقيق "المُصالحة الوطنيَّة"، أيْ أنَّ هذه المُؤشِّرات لم تتوافر، ممَّا أدَّى إلى الانقسام السِّياسيّ وعدم الاستقرار والفوضى، ممَّا أثَّر بِدَوْرِهِ على النَّسِيجِ الاجْتِمَاعِيّ فِي البِلاَدِ.

الكلماتُ الدالة: التحولات السياسية – النسيج الاجتماعي – ليبيا- المراحل الانتقالية-الانقسام السياسي.

مُقدِّمــة:

(*) Khalid.elsahati@uob.edu.ly

تُعْتبرُ العواملُ السِّياسيَّةُ-إلى جانب عوامل أخرى اجتماعيَّة واقتصاديَّة-محوراً مُهمّاً في تحديد مدى تماسُك "النَّسيج الاجتماعيِّ" أو تمزُّقه، فهذه العواملُ مُجْتمعةً أو مُنفردةً منْ شأنها أنْ تخلق مشاكل ذات عواقب وخيمة تنعكسُ على الاستقرار الاجتماعيِّ في المُجتمع، وتزرع الفُرقة والصِّراع بين أبناء الوَطَنِ الوَاحِدِ[1].

إنَّ "النَّسيج الاجتماعيَّ" يلعبُ دوراً جوهريّاً في استقرار النِّظام الاجتماعيِّ، ويُؤثِّرُ إيجابيّاً على استقرار النِّظام السِّياسيِّ، حيثُ يُؤثِّرُ التَّماسُكُ الاجتماعيُّ -بشكلٍ كبيرٍ- على تعزيز الوحدة الوطنيَّة، والحدِّ من التَّوتُّرات الدَّاخليَّة، والتَّعاوُن لتحقيق التنمية، كما أنَّ تعزيز مفاهيم التَّسامُح والعدالة والمُشاركة الفاعلة لجميع الفئات يُمْكنُ أنْ يُساهم في تحقيق الاستقرار السِّياسيِّ وتجنُّب الصِّراعات[2].

تُحاولُ هذه الدِّراسةُ استعراض تداعيات التَّحوُّلات السِّياسيَّة في ليبيا على "النَّسيج الاجتماعيِّ"، واستعرضت الدِّراسةُ وصف الشَّخصية الليبيَّة والتغيير الذي حدث لها منْ جرَّاء تلك التَّحوُّلات السِّياسيَّة، منذ عام 2011م، والشُّرُوخ الاجتماعيَّة التي حدثت في العلاقات الاجتماعيَّة بين سُكَّان المُجتمع الليبيِّ؛ بِسَبَبِ انتشار مُشكلاتٍ اجتماعيَّةٍ مُحدَّدةٍ تحوَّلت إلى ظواهر سلبيَّة أهمُّها: التَّفكُّكُ الأُسريُّ والتَّفككُّ الاجتماعيُّ..

إنَّ الأحداث السِّياسيَّة التي مرَّت بها الدَّولة الليبيَّة منذ فبراير2011م أثرت بشكلٍ كبيرٍ على حياة المُجتمع الليبيِّ من مُختلف النَّواحي السِّياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة، خاصَّةً مع تعدُّد أزمات المُجتمع الليبيِّ، على مدى أكثر من عشر سنواتٍ، الأمرُ الذي أنتج واقعاً اجتماعيّاً حدَّدتهُ العواملُ التي شكَّلتْ هذه المرحلة، ومن المُؤكَّد بأنَّ النَّتائج السَّلبية لتلك الأحداث والظُّروف ستمتدُّ لفترةٍ طويلةٍ من الزَّمن، وستُؤثِّرُ على مُستقبل المُجتمع الليبيِّ[3].

---

[1] عبد الفتاح عبدالرحيم جبريل محمد المسماري، "عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي"، **مجلة: دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد: 20، العدد: الثاني، ديسمبر2020م، ص ص172-173.

[2] علي هارون خاطر وعبد الغفار علي عبد الرحيم، "دور النسيج الاجتماعي في استقرار النظام السياسي في تشاد"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، مصر، جامعة قناة السويس، فرع الإسماعيلية، كلية التجارة، المجلد: الخامس عشر، العدد: الرابع، أكتوبر 2024م، ص156.

[3] عبد الباسط عمر أمرايف، "الآثار الاجتماعية للصراعات السياسية على الأسرة الليبية: دراسة تحليلية"، **مجلة: المختار للعلوم الإنسانية**، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: 40، العدد: الأول، 2022م، ص 54.

والمُتأمِّلُ في الحالة الليبيَّة يجدُ أنَّها جسَّدتْ حالةً من الانقسام السِّياسيِّ الخطير، فليبيا بعد القذافي أصبحت ساحةً لصراعٍ دوليٍّ وداخليٍّ انعكس على التَّركيبة الليبيَّة. ويُمكنُ القولُ أنَّ تبعات الانقسام الداخلي النَّاتجة عن التَّحوُّلات السِّياسيَّة كان العاملُ الرَّئيسُ في الشُّرُوخ الاجتماعيَّة وعدم الاستقرار والفوضى ما بعد القذافي.

*** مُشكلةُ الدِّراسة:**

من المعْلُوم أنَّ الظُّرُوف والمُعطيات السِّياسيَّة في أيِّ دولةٍ تُؤثِّرُ-منْ حيثُ المبدأ- على الظُّرُوف والمُعطيات الاجتماعيَّة فيها، وفي الحالة الليبية نجدُ أنَّ هذا الأمر كان واضحاً مُنذُ فترة النِّظام السِّياسيِّ السَّابِقِ، حينما كان هُناك تركيزٌ من ذلك النِّظام –مثلاً- على رفع الغطاء الاجتماعيِّ عن كُلِّ المُعارضين لهُ منْ قبل قبائلهم، والتركيز بالتالي على توظيف "القبيلة" سياسيّاً، والاستفادة من دورها في تحقيق شرعيَّته، ومُحاربة مُعارضيه..، وبعد الحراك الثوري من الشعب ضد هذا النظام عام 2011م، ثم سقوطه المدوي، وبداية تشكل ملامح النظام الجديد، برزت أيضا بوادر واضحة تشير إلى انعكاس التحولات السياسية على المعطيات الاجتماعية لهذا المجتمع، ومن هنا كانت مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول تأثير التحولات السياسية على النسيج الاجتماعي في ليبيا خلال فترة الدراسة(2011-2020)، وتطرحُ الدراسة سُـؤالاً رئيسيّاً مفادُهُ: كيف أثرت التَّحوُّلاتُ السِّياسيَّة على النَّسيج الاجتماعيِّ في ليبيا؟.

ويتفـرَّعُ عـن هـذا السُّـؤال الرئيسي التسـاؤلات الفـرعيـة التـاليـة:

1- ما هي أبرز التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م؟.

2- ما هي ملامح النسيج الاجتماعي الليبي والعوامل المؤثرة عليه؟.

3- كيف انعكست التحولات السياسية على النسيج الاجتماعي في ليبيا خلال فترة الدراسة؟.

*** أهـداف الدراسـة:**

1- توضيحُ أبرز التَّحولات السِّيـاسيَّة التي شهـدتها ليبيا منذ عام 2011م.

2- التَّعرُّفُ على ملامح النَّسيج الاجتماعيِّ الليبيِّ والعوامل المُؤثرة عليه.

3- دراسة كيفيَّة انعكاس التَّحولات السِّياسيَّة على النَّسيج الاجتماعيِّ في ليبيا خلال فترة الدِّراسة.

*** فرضيـة الدراسـة:**

"لعبت التحولات السياسية في ليبيا منذ 2011 دوراً في نشر الانقسام والشُّرُوخ الاجتماعيَّة بين المُكوِّنات الاجتماعيَّة الليبيَّة بسبب فشل هذه التَّحوُّلات في تحقيق الاستقرار".

*** منهجيَّةُ الدِّراسة:**

إنَّ ما يُميِّزُ الدِّراســات السِّــياســيَّة في عالمنا الحديث والمُعاصــر عن مثيلتها في الماضــي، هُو وُجُودُ أدواتٍ ومناهج بحثٍ علميَّة مُحدَّدةٍ، يلتزمُ بها الباحثُون في دراستهم للظَّـواهـر السِّياسيَّة المُختلفـة[4]. **وســوف يتـم في إطــار هذه الدراسة استخدام المناهـج العلمية التالية:**

- **المنهجُ الوصفيُّ التَّحليليُّ:(descriptive analytical method)**: باعتبار أنَّ هذه الدِّراسة تُعْتبرُ من الدِّراسات الوصفيَّة النَّظريَّة التي تهْتمُّ بدراسة الظَّاهرة محلَّ البَحْثِ، لمعرفة طبيعتها وخصائصها وسماتها، وبالتالي، فإنَّ "المنهج الوصفيَّ" يقُومُ بِجَمْعِ الحقائق والمعلُومات ومُقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوُصُول إلى تعميماتٍ مقبُولةٍ[5]. أيْ أنَّهُ يَقُـومُ بِوَصْفِ وتفسير الظاهـرة مَحَـلَّ الدِّراسة، والعمـل عـلى استخـلاص النَّتائـج، ولـهذا فإنَّهُ سوف يتمُّ استخدام "المنهج الوصفيِّ التَّحليليُّ"، في هذه الدِّراسة، في وَصْفِ ملامح التجربة الليبية في التحول السياسي بعد عام 2011م، وتأثيره على النسيج الاجتماعي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

- **المنهجُ السُّوسيولوجيُّ الوصفيُّ: (The descriptive sociological method):** تتمثلُ أهمِّيَّةُ هذا المنهج فيما يُوفِّرُهُ من بياناتٍ وحقائق ساعدت الباحثين على رسم صُورةٍ عامَّةٍ عن موضُوع الدِّراسة، ومرَدُّ ذلك أنَّ هذا المنهج هُو طريقةٌ مُناسبةٌ للتَّحليل والتَّفسير، والتَّعرُّف على الظَّاهرة محلَّ الدِّراسة، وأسبابها، ودوافعها، ووصفها، ودراسة الظاهرة كما تُوجدُ في الواقع[6].

- **المنهجُ المُقارنُ: (Comparative method):** تمثل عملية المقارنة أحد الأسس الرئيسية في البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية، وهي بذلك تتجاوز نطاق وحدود أي فرع من هذه العلوم، أو أي تخصص جانبي منها، فالدراسات المقارنة هي إحدى المناهج التي تستخدمها مختلف العلوم الاجتماعية مثل: التاريخ

---

[4] مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، **قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق**، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997م، ص49.

[5] أنظر: ماثيو جيدير، **منهجيَّة البحث: دليل الباحث المبتدئ في موضُوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه**، ترجمه من الفرنسيَّة: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، القاهرة: (د.ن)، (د.ت)، ص 100. وكذلك: خالد خميس السحاتي وخالد صالح الدرسي، "السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية من دول حوض المتوسط: 2011– 2020م"، **مجلة: جامعة بنغازي الحديثة**، بنغازي، جامعة بنغازي الحديثة، العدد: العاشر، 2020م، ص7.

[6] عبد الناصر شماطة، " الثورات العربية في الألفية الثالثة من المنظور السوسيولوجي: ليبيا أنموذجا"، **مجلة: المختار للعلوم الإنسانية**، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: 39، العدد: الأول، 2021م، ص171.

والاجتماع وغيرها.. وفي مجال علم السياسة نجد المقارنة هي أحد المناهج المتبعة في مختلف فروع هذا العلم[7].

ولذلك، يَلْجَأُ الْكَثِيرُ مِنَ الْبَاحِثِينَ السِّيَاسِيينَ إِلَى الْمَنْهَجِ الْمُقَارَنِ مِنْ أَجْلِ تَحْدِيدِ أَوْجُهِ الشَّبَهِ وَالاخْتِلاَفِ، إِمَّا بَيْنَ الأَجْزَاءِ الْمُكوّنَةِ لِنَفْسِ الظَّاهِرَةِ، أَوْ بَيْنَ عِدَّةِ ظَوَاهِرَ سِيَاسِيَّةٍ. وَ يُقْصَدُ بِالدِّرَاسَةِ الْمُقَارَنَةِ الَّتِي تَسْتَخْدِمُ الْمَنْهَجَ الْمُقَارَنَ عُمُوماً، تِلْكَ الدِّرَاسَةَ الَّتِي تَتَبَنَّى أَوْ تَعْتَمِدُ عَلَى دِرَاسَةِ عِدَّةِ حَالاَتٍ، وَيكُونُ الْبَاحِثُ فِيهَا مُهْتَمّاً بِوَصْفِ وَتَحْلِيلِ الْحَالاَتِ، بِهَدَفِ الْوُصُولِ إِلَى عَوَامِلِ التَّشَابُهِ وَالاخْتِلاَفِ.[8] وعند دراسة التحولات السياسية وتأثيراتها الاجتماعية يكون من المفيد استخدام المنهج المقارن للاطلاع على التجارب المُختلفة والمُتنوعة والتي تُوضِّحُ انعكاسات التحولات السياسية على البيئة الاجتماعية ومُعطياتها في العديد من دول العالم.

- المدخلُ التاريخيُّ (the Historical Approach): وهُو يُجسِّدُ طبيعة العلاقة القائمة بين كُلٍّ مِنْ علم السِّياسة والتاريخ، ويُمَكِّنُ هذا المَدْخَلُ الباحثَ السِّياسيَّ من اكتشاف القوانين العامَّة التي تُجَسِّدُ طبيعة العلاقة بين الظواهر والمُتغيِّرات السِّياسيَّة. وبالتالي، فإنَّ استخدام المادَّة التاريخيَّة يُسَاعِدُ عُلماء السِّياسة من تطوير نظريَّات تدْعَمُ إلى حَدٍّ كَبِيرٍ منْ خُصُوصيَّة وذاتيَّة علم السِّيَاسَةِ[9]. وسوف يُسَاعِدُ هذا المَدْخَلُ (في إطار هذه الدِّراسة) عَلَى قِرَاءَةِ وتَحْلِيلِ الخَلْفِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ لملامح تجْرِبَةِ التحول السياسي في ليبيا خلال فترة الدراسة، (2011-2020)، ومعرفة تأثيراتها على النسيج الاجتماعي في ليبيا.

*** أَدَوَاتُ جَمْعِ البَيَانَاتِ:** سَيَتِمُّ فِي إِطَارِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ الاعتمادُ على المصادر البَحْثِيَّةِ التَّالِيَةِ:

1-المَصَادِرُ الأَوَّلِيَّةُ: وَتَشْمَلُ الوَثَائِقَ المُتَعَلِّقَةَ بِموضُوع الدِّراسة (كَالقَوَانِينِ وَالقَرَارَاتِ وَالتَّقارير الرسمية)، الصَّادِرَةِ عَنِ جِهَاتٍ رسْمِيَّةٍ في ليبيا، وتتعلق بالشأن المحلي، والتحولات السياسية التي شهدتها ليبيا، خصوصا منذ عام 2011م، وما بعـــده.

---

[7] محمد زاهي المغيربي، "اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة"، **مجلة: دراسات في الاقتصاد والتجارة**، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، المجلد: 15، العددان: 1-2، 1979م، ص9.

[8] أنظر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996، ص ص79-80. و: محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994م.

[9] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002م، ص 76.

2-المَصَادِرُ الثَّانَوِيَّةُ: وَتَشْمَلُ الكُتُبَ العلميَّة وَالمَقَالاَتِ وَالمَطْبُوعَـاتِ وَالدَّوْرِيَّاتِ وَالصُّحُفِ وَالرَّسَائِلِ (العِلْمِيَّةِ) الجَـامِعِيَّةِ التِي تَتَنَاوَلُ جَـوَانِبَ مُخْتَلِـفَةً تَتَعَلّقُ بِالدِّرَاسَةِ الحَالِيَّةِ. بِالإِضَافَـةِ إِلَى ما نُشِرَ في شَبَكَةِ المَعْلُومَاتِ الدَّوْلِيَّةِ (الإنترنت) حول التَّحولات السِّياسيَّة في ليبيا وتأثيرها على "النَّسيج الاجتماعيّ".

*** تقسيـمُ الدراســة:**

المبحث الأول: طبيعة التحولات السياسية في ليبيا منذ عام 2011م.

المطلب الأول: ماهية التحولات السياسية وأسبابها وأنماطها.

المطلب الثاني: التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011م.

المبحث الثاني: ملامح النسيج الاجتماعي الليبي والعوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول: ملامح النسيج الاجتماعي في ليبيا. **المطلب الثاني:** العـوامل المؤثرة عليه.

االمبحث الثالث: انعكاس التحولات السياسية على النسيج الاجتماعي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

المبحثُ الأوَّلُ: طبيعةُ التَّحولات السِّياسيَّة في ليبيا منذ عـام 2011م

المطلبُ الأوَّلُ: مـاهـيَّةُ التَّحولات السِّياسيَّة وأسبابها وأنماطها:

كلمة "التَّحوُّل" تُقابِلُهَا باللغة الفرنسيَّة كلمة "Transition" وتعني المُرُورُ أو الانتقالُ منْ حالةٍ مُعيَّنةٍ أو من مكانٍ مُعيَّنٍ إلى حالةٍ أو مرحلةٍ أو مكانٍ آخر. ويُقصدُ به أيضاً مُجملُ التَّحوُّلات التي تتعرَّضُ لها البُنى السِّياسيَّة في مُجتمعٍ ما بحيثُ يُعادُ توزيعُ السُّلطة والنُّفُوذ داخل الدَّولة نفسها أو عدَّة دُول، كما يُقْصدُ به أيضاً الانتقال منْ وضعٍ لاديمُوقراطيٍّ استبداديٍّ إلى وضعٍ ديمُوقراطيٍّ[10].

ويدُلُّ لفظُ "التحول" على الانتقال من حالةٍ أو منْ مرحلةٍ مُعيَّنةٍ إلى مرحلةٍ أُخْرَى، وقد اختلفت التفسيرات حول مُصطلح "التحول"، فنجدُهُ تارةً يُعبَّرُ عنهُ بالانتقال الديمقراطي وتارةً بالإصلاح السِّياسيّ والحُكم الصَّالح، و "الدمقرطة"، حيثُ تتعاملُ الأدبيَّاتُ مع هذه التَّعابير بوصفها مُصطلحاتٍ مُترادفةٍ، في حين يُميِّزُ صامويل هانتنجتون S. Huntington بين مفاهيم وأنماط "التَّحوُّل الدِّيمُقراطيّ"، و"الانتقال الدِّيمُقراطيّ"، وما يُسمِّيه بـــ "الإِحْلاَلِ التَّحوُّليّ الدِّيمُقراطيّ"[11].

---

[10] أنظر: إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت، 1994م، ص47.

[11] للمزيد أنظر: فرج محمد لامة، "التحول الديمقراطي في الخطاب الليبرالي"، **مجلة: جامعة الزيتونة**، ترهونة، جامعة الزيتونة، العدد: 11، 2014م، ص ص119-134. و: صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993م. و: ماجدة عبد الشافي خالد منصور، "التحول الديمقراطي وأثره على المشاركة الشعبيَّة في الإصلاح الدستوري: دراسة مقارنة"، **مجلة: البحوث القانونية والاقتصادية**، مصر، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، العدد: 52، مايو 2020م، ص ص11-13.

ومع ذلك، فالتَّحوُّلُ السِّياسيّ بمفهُومه العامّ والبسيط هُو انتقالٌ من نظامٍ سياسيٍّ يتميَّزُ بخُصُوصيَّاتٍ ومُميّزاتٍ مُعيَّنةٍ نحو نظامٍ سياسيٍّ آخرَ مُختلف عَنْهُ أو مُناقض لهُ تماماً، ينفردُ بأُسُسٍ وقيمٍ سياسيَّةٍ وآليَّاتٍ تُميّزُهُ عنْ غيره من الأنظمة السِّياسيَّة الأُخْـــرى[12].

فمفهُومُ "التَّحولات السِّياسيَّة" أوْسعُ وأعمقُ وأشملُ منْ أنْ يتمَّ حصرُهُ في ظاهرة "الانتقال الدِّيمقراطيّ"، فالأخيرُ عبارةٌ عن مرحلةٍ سياسيَّةٍ انتقاليَّةٍ في دوْلةٍ مُعيَّنةٍ يتمُّ خلالها إنتاجُ ترتيباتٍ قانُونيَّةٍ تأسيسيَّةٍ، كإصدار دستُورٍ جديدٍ تنتهي بتأسيس نظامٍ سياسيٍّ ديمُقراطيٍّ، بيد أنَّ "التَّحولات السِّياسيَّة" تتجاوزُ موضُوع الانتقال الدِّيمُقراطيّ، والذي يُعدُّ فقط جُزءًا أو نوعاً من أنواع "التَّحولات السِّياسيَّة"، بمعنى أدقُّ أنَّهُ ليس كُلُّ تحوُّلٍ سياسيٍّ في نظامٍ سياسيٍّ مُعيَّنٍ يُقْرأُ على أنَّهُ "انتقالٌ ديمُقراطيٌّ"، وأنَّ نتيجتهُ بالضَّرُورة ستكُونُ بناءُ نظامٍ سياسيٍّ قائمٍ على أُسُسٍ ديمُقراطيَّةٍ، بل قد تذهبُ بعضُ "التَّحولات السِّياسيَّة" عكس ذلك، فتتَّجهُ لإنتاج أنْظمةٍ سياسيَّةٍ تسلُّطيَّةٍ أو شُمُوليَّةٍ، بل إنَّ هذه التَّحولات قد تنحرفُ لتُؤدِّي ببعض المُجتمعات -التي تحدُثُ فيها- إلى الدُّخُول في أزماتٍ وصراعاتٍ وحُرُوبٍ أهليَّةٍ وطائفيَّةٍ، خاصَّةً إذا تمَّ تغذيتُها بعوامل داخليَّة (كعدم الإدارة الرشيدة والحكيمة للمرحلة الانتقالية، أو وُجُود مُجتمعاتٍ مُنقسمة طائفيّاً و إثنيّاً، أو عدم وُجُود ثقافةٍ ديمُقراطيَّةٍ في بعض المُجتمعَاتِ..)، أو عـوامـل خارجيَّة (كالتدخُّلات الأجنبيَّة عسكريّاً وسياسيّاً) لأغراضٍ مصلحيَّةٍ وجيُواستراتيجيَّةٍ[13].

و"التَّحولاتُ السِّياسيَّةُ" عبارةٌ عن ظاهرةٍ مُعقَّدةٍ ومُتشابكة الأطراف والعوامل (عواملٌ داخليَّةٌ مُرتبطةٌ بالوَضْعِ السِّياسيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ..، وكذلك عـواملٌ خارجيَّةٌ مُرتبطةٌ بالفَوَاعِلِ الدَّوليَّة المُؤثِّرة في البيئة الدَّاخليَّةِ للنِّظام السِّياسيّ)، والتي يُؤدِّي التَّفاعُلُ فيما بينها وبين هذه الفواعل والبيئات، سواءٌ بالتَّنافُس أو التَّضامُن إلى نشأة طبقةٍ حاكمةٍ جديدةٍ استطاعت أنْ تفرض سُلطتها على الطبقة المحكُومة نتيجة ما تمتلكُهُ من وسائل القُوَّة والتَّأثير، سواءٌ المادِّيَّةُ أو الرُّوحيَّةُ أو السِّياسيَّةُ، أو الدِّعائيَّةُ، أو غير ذلك من الوسائل الأُخـرى[14].

---

[12] أنظر: النعمي السائح سالم، "التحول الديمقراطي: المفهوم والآليات"، **مجلة: الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، طرابلس، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا، العدد: 12، يوليو 2017م، ص ص71-72.

[13] سايل سعيد، "التحولات السياسية بين الانتقال الديمقراطي السلمي والتغيير العنفي"، **مجلة: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الجزائر، المجلد: 4، العدد: 1، 2020م، ص ص85-86.

[14] المرجع السابق نفسه، ص84.

وتُصنِّفُ بعضُ الأدبيَّات ذات الصلة بدراسات التَّحول الديمقراطيِّ التَّعريفات المُتعلِّقة بهذا المفهُوم إلى مجمُوعتين[15]:

- **المجمُوعة الأولى:** تنظُرُ إلى "التَّحوُّل السِّياسيِّ" كسُلُوكٍ ومُحتوى قيميٍّ، أي الانتقالُ منْ وضعٍ إلى آخر، وكما يرى محمد عابد الجابري هُو انتقالٌ من موقعٍ اجتماعيٍّ أو سياسيٍّ أو أيديُولوجيٍّ إلى آخر، ومن خُشُونة البداوة إلى رقَّة الحضارة حسب ابن خلدون، وأنَّه حسب هانتنجتون "تحوُّلُ النُّظُم السِّياسيَّة غير الدِّيمُقراطيَّة إلى نُظُمٍ أُخْرى ديمقراطيَّة". كما ينظُرُ البعضُ الآخرُ إلى المفهُوم على أنَّهُ عمليَّةٌ تُفْضِي بإعادة النظر في المبادئ ومُراجعة القيم السياسية السَّائدة بسبب عدم صلاحيتها أو مُواكبتها لرُوح ومُتطلبات العصر، والتَّوجُّهُ في المُقابل نحو الالتزام بمبادئ وقيم جديدة بديلة.
- **المجمُوعة الثانية:** تُركِّزُ في تعريف "التَّحول السِّياسيِّ" على الأسلوب أو الأداة والطريقة والدرجة التي يتمُّ بها هذا التَّحوُّلُ وفق الأنماط التالية: نمط التحول السلمي، نمط التحول العنيف، نمط التحول الجُزئي، نمط التحول الشامل.

ويرتبطُ "التَّحوُّلُ السِّياسيُّ" بفترات الاضطراب الاجتماعيِّ، مثل: الحرب والثورة والإصلاح السِّياسيِّ والاجتماعيِّ، هذا ما يُؤكِّدُهُ عُلماءُ الاجتماع منْ خلال نتائج أبحاثهم والتي يُوضِّحُون منْ خلالها أنَّهُ في حالات الحرب يحدُثُ "حراكٌ اجتماعيٌّ" صاعدٌ أو هابطٌ لبعض الأفراد، وخيرُ مثالٍ على ذلك ما نتج عن التَّحوُّلات السِّياسيَّة النَّاتجة عن الثورات العربيَّة، وما خلَّفَتْهُ منْ "حراكٍ اجتماعيٍّ" نازل وصاعد[16].

وتُشكِّلُ "التَّحولاتُ السِّياسيَّةُ" النَّاتجةُ عن "الحراك الاجتماعيِّ" في أغلب المُجتمعات تحصيلاً حاصلاً لمجْمُوعة المُحرِّكات الفرعيَّة التي ترابطت لعُقُودٍ من الزَّمن لتأتي بنتائجها، ونذْكُرُ مِنْهَا ما يلي:

---

[15] جفال عمار، "المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي"، في: كمال المنوفي، يوسف الصواني (تحرير)، **أعمال ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، (21-22/يونيو/2005م)**، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2006م، ص ص175-178.

[16] لمزيد من التفصيل أنظر: حنان مالكي، "المدرسة والحراك الاجتماعي"، **مجلة: دفاتر المخبر**، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مخبر المسألة التربوية، العدد: السابع عشر، نوفمبر 2016م، ص258. وكذلك: مراد حجاج، "تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية: 2011-2020"، **مجلة: مدارات سياسية**، تبسة، الجزائر، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد: 5، العدد: الأول، 2021م، ص197. وكذلك: نيفين مسعد، "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 364، يونيو 2009م، ص ص63-64.

1- **الطفرةُ الشبابيَّة:** يُمثِّلُ الشَّبابُ ما يُعْرفُ بـ"الكُتلة الحَرِجَةِ"، بحُكْمِ العُمر وتأجُّج الطَّاقات وتَرَامِي الطُّمُوحِ وتَمَادِي الحُلم، وهَذِهِ الكُتْلَةُ إمَّا أنْ تُنتج طاقَّةً بنَّاءَة تُثري الحياة في الحاضر، وتُؤسِّسُ للبقاء في المُستقبل، أو تنفجر عُنفًا وجُنُوحًا ينسفُ الذَّات وينسفُ الآخرين في مُحيطها، وينسفُ الحَاضِرَ وَمَعَهُ المُسْتقبلُ[17]. وتُعاني هذه الفئةُ في أغلب المُجتمعات النَّامية من مظاهر الإقصاء والتَّهميش السِّياسيِّ والاقتصاديِّ، وفي مُقدِّمتها البطالة؛ لذلك تُعْتبرُ هذه الفئةُ مصدراً للحركات الاحتجاجيَّة والمُطالبة بالتغيير، ومُحرّكةٌ لهُ. وهذا مثل ما حدث في ليبيا أثناء الانتفاضة السابع عشر من فبراير عام 2011م، إذ قام الشباب بالتحركات والاحتجاجات والمُطالبة بتغيير النظام السائد في ليبيا.

2- **التهميشُ الاقتصاديُّ والاجتماعيُّ:** حيثُ يُعدُّ إخفاقُ المُجتمعات النَّامية في تحقيق "التَّنمية المُستدامة" بالرغم من الثروات الطبيعيَّة التي تزخرُ بُلدانهم بها، وفشل تلك المُجتمعات في رفع الأُمِّيَّة والبطالة عن أفرادها، وتدنِّي مُستوى دخلهم عاملاً حاسماً في تشجيع التَّحولات السِّياسيَّة، خاصَّةً مع تفشِّي ظاهرة "الفساد" في أوساط المنظُومة السُّلطويَّة[18]. ويتَّسقُ ذلك مع ليبيا، التي تمتلكُ ثرواتٍ طبيعيَّةٍ هائلةٍ، خاصَّةً الثَّروةُ النَّفطيَّةُ، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ المُؤشِّرات الاقتصاديَّة تُشيرُ إلى ارتفاع مُعدَّلات الفقر، وانتشار البطالة، وتدنِّي دُخُول الأفراد فيها، وتفشِّي الفساد الإداريِّ والماليِّ في بَعْضِ أَجْهِزَةِ ومُؤسَّسات الدَّولة[19].

3-غيابُ الحُرِّيَّات السِّياسيَّة: ومنْ مظاهره غيابُ حُرِّيَّة تشكيل الأحزاب منْ أجل تحقيق إصلاحاتٍ سياسيَّةٍ وديمُقراطيَّةٍ حقيقيَّةٍ تُؤدِّي إلى إطلاق الحُرِّيَّات السِّياسيَّة والمدنيَّة، وضمان نزاهة الانتخابات وحُرِّيَّة الصَّحافة والإعلام، ممَّا ينتُجُ عنهُ فاعلُون سياسيُّون في مُواجهة النِّظام السِّياسيِّ السَّائد[20].

---

[17] سليمان إبراهيم العسكري، "الكتلة الحرجة: الشباب بين ثقافة التسلية وعنف الانفجار"، مجلة: العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 573، أغسطس 2006م، https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/10489

[18] أنظر في هذا الصدد: خير الله سبهان عبد الله الجبوري، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات السياسية، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م، ص ص92-93. و: هدى محمود الطلحاوي، "علاقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببعض قضايا المرأة فى المجتمع المصري: دراسة ميدانية لبائعات بسوق مدينة دكرنس"، مجلة: كلية الآداب، طنطا، جامعة طنطا، العدد: 31، ج:2، يونيو 2017م، ص ص843-857.

[19] لمزيد من التفصيل أنظر: **التقرير العام لسنة2021م**، طرابلس: ديوان المحاسبة الليبي، 2021م. وكذلك: **التقرير العام لسنة2022م**، طرابلس: ديوان المحاسبة الليبي، 2022م. و: "البنك الدولي: ارتفاع معدلات الفقر في ليبيا"، وكالة أنباء المستقبل، بتاريخ: 20/فبراير/2024م، على الرابط التالي: https://w.almustaqbal.ly/archives/100061

[20] أنظر: إيمان بغدادي، "صيانة الحقوق والحريات للإنسان على ضوء نظرية الأمن"، **مجلة: المختار للعلوم الإنسانية**، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: (39)، العدد: 4، 2021م، ص ص1205-1206. و: حمدي سيد محمد محمود، "أزمة الحكم في العالم العربي: موروث الاستبداد وتحديات الشفافية والمساءلة"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 20/نوفمبر/2024م، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=100978

وعادة ما تُميِّزُ الدَّساتيرُ العربيَّةُ بين الحُرِّيَّات العامَّة التي تُبْدي إزَّاءها درجاتٍ مُختلفةٍ من التَّسامُح، والحُرِّيَّات ذات الطَّابع السِّياسيِّ كالتَّنظيم و حُرِّيَّة التَّعبير التي غالباً ما تُحاطُ بالقيُود[21].

ويتمثلُ ذلك الوضعُ في ليبيا أثناء فترة حُكم القذافي الذي جرم تشكيل الأحزاب السياسية وربط تشكيلها بالخيانة ضمن مقولة القذافي "من تحزب خان"، ولم يكن هناك مجتمع مدني بالمعنى المتعارف عليه. وقد بدأت عملية القمع بصدور قانون تجريم الحزبية عام 1972م، الذي جعل تشكيل أو الانضمام إلى أحزاب وتنظيمات سياسية جريمة عقوبتها الإعدام. وبالتالي، لم يعد هناك مكان في المشهد السياسي آنذاك إلا للتنظيمات التي خلقها النظام، مثل الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة اللجان الثورية وغيرها[22].

وقد صنف Stradiotto & Guo (ستراديوتو) و(جوو) أربع فئات من "التحول الديمقراطي"، هي:

1- **التحول من أعلى(Transition from Above):** عندما تقُودُ النُّخبة الحاكمةُ التَّحوُّل نحو الدِّيمُقراطيَّة، والحُكُومةُ تكُونُ أقوى من المُعارضة؛ حيثُ يحدُثُ التَّحوُّلُ عندما يُبادرُ النِّظامُ السِّياسيُّ بالتَّحوُّل نحو الدِّيمُقراطيَّة، والإصلاحاتُ تبدأُ منْ أعلى؛ أيْ من هَرَمِ السُّلطة، مثل ما حدث في إسبانيا والبرازيل وتايوان.

2- **التَّعـاوُنُ(Cooperative):** وهُنا تكُونُ الدِّيمقُراطيَّة نتيجة فعلٍ مُشتركٍ بواسطة الحُكُومة وحركات المُعارضة، والميزة الرئيسة في هذا النَّمُوذج من التَّحوُّل هُو اتفاق، أو مُفاوضات، أو تسوية بين الحُكُومة والمُعارضة.. كما حدث في بولندا، وتشيكوسلوفاكيا.

3- **الانـهيارُ(Collapse):** تُباشِرُ حركاتُ المُعارضة مُبادرة تحقيق الدِّيمُقراطيَّة؛ حيثُ تقُودُ المُعـارضةُ الإطاحة بالنِّظام، والتَّغييرُ يحدُثُ من الأسفل؛ إذْ تكُونُ حركةُ الإصلاح في إطار النِّظام المُنهار ضعيفةً، أو غائبةً، فالتَّحوُّلُ الدِّيمُقـراطيُّ يكُونُ نتيجةً لقُوَّة المُعارضة، والحُكُومةُ تفقدُ سيطرتها على الأوضاع، حتى تنهار أو يُطاح بها.. مثل ما حدث في البُرتغـال، واليونان، والأرجنتين، والفلبين.

---

[21] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 146.

[22] زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي**، بنغازي/ طرابلس: مجموعة الوسط للإعلام، 2020م، ص42.

4- **التَّدخُّلُ الخـارجيُّ(External Intervention):** ويحدُثُ هذا النَّمطُ عندما يُطيحُ جيشٌ خارجيٌّ بنظامٍ سياسيٍّ، فالتَّدخُّلُ الخارجيُّ يشتركُ مع خصائص النَّمُوذج السَّابق نفسه، كغياب الإصلاحيين في النِّظام القائم، وكذلك: النِّظام القائم يكُونُ مُعارضاً للتَّغيير، كنمُوذج العراق وبنما[23].

وقد كان للتدخل العسكري في ليبيا دور في إسقاط نظام القذافي ومقتله؛ حيث قامت دول كبرى بالضغط على هيئة الأمم المتحدة وأسفر ذلك على صدور قراري مجلس الأمن الدولي رقمي (1973-1970) لسنة 2011 واللذين منحا الشرعية الدولية لقوات حلف (الناتو) بتوجيه ضربات جوية مكثفة ضد قوات القذافي، واستمرت العمليات العسكرية لحلف (الناتو) لمدة ثمانية أشهر، وبهذا يعد التدخل العسكري الخارجي هو النمط الذي ينطبق على واقع التحول السياسي في ليبيا[24].

و قد حـدد (صموئيل هانتنجتون) خمسـة أسبـاب للتحـول الديمقـراطي، هي بإيجاز كما يلي:

1- تدهور شرعية الأنظمة الاستبدادية بسبب الفشل الاقتصادي وأحيانا العسكري. وذلك في وقت أصبحت القيم الديمقراطية مقبولة على نطاق واسع في العالم.
2- النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق في الستينيات، والذى أدى إلى رفع مستويات المعيشة، وزيادة نسبة المتعلمين، وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى الحضرية في دول كثيرة.
3- عدوى الانتشار الديمقراطي، فهي بالنسبة لهنتنجتون ككُرة الثلج، حيثُ بروز تجربة ديمقراطية ناجحة تسهم في انتقالها سريعاً إلى الدول الأخرى.
4- تأثيرات أو ضغوطات الجهات الفاعلة من خارج الدولة، وعلى الأخص المجتمع الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[25].

---

[23] علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، **مجلة: كلية الاقتصاد للبحوث العلمية**، ليبيا، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، المجلد: الأول، العدد: الثاني، أكتوبر 2015م، ص60.

[24] لمزيد من التفصيل أنظر: علي بلعربي، "التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدأ مسؤولية الحماية (R to P) ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى"، **مجلة: العلوم الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر، جامعة باتنة 1، المجلد: 22، العدد: الثاني، ديسمبر، 2021م، ص ص377-383. و: زهير صالح عقيلة ابريك، **التدخل الدولي في الثورة الليبية في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2022م. و: حيدر موسى منخي القريشي، **أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا**، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018م.

[25] علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، مرجع سبق ذكره، ص ص57-58.

وفي إطار تلك الأسباب التي حدَّدها (صموئيل هانتنغتون) يشار إلى أن "التحول السياسي" في ليبيا كان متأثرا بنتائج "العدوى الثورية"، حيثُ طرحت التَّطوُّرات الأخيرة في المنطقة العربية مفهُوم "العدوى الثورية"، أو ما يُطلقُ عليها (نظريَّة الدومينو)، ويرتبطُ هذا المفهُومُ بما تحدَّث عنه هانتنغتون في نهاية القرن العشرين عن أسباب موجات المدِّ الديمقراطي في العالم، وينطلقُ ذلك من تضاؤُل أهمِّيَّة الحُدُود السِّياسيَّة والجُغرافيَّة في عالم اليوم؛ حيثُ إنَّ العالم الآن يُعْتبرُ "قريةً صغيرةً"، وما يحْدُثُ في مدينةٍ أو دولةٍ منْ دُول العالم يُؤثِّرُ بدَوْرِهِ في مناطق أُخرى بعيدةٍ من العالم، وينسحبُ ذلك على ما حدث في تونس في يناير 2011، ثم مصر في الشَّهْرِ نَفْسِهِ، وبالعدوى اندلعت في ليبيا بتاريخ 17 فبراير 2011 م؛ أيْ أنَّ التَّغيير (التَّحوُّل) داخل دولةٍ مُعيَّنةٍ قد يُحْدِثُ تغييراً مُشابهاً في الدُّول المُجاورة لها بما يُشبهُ أثر العَدْوَى[26].

يتحقَّقُ التَّحوُّلُ الدِّيمُقـراطيُّ والسِّياسيُّ في الدَّولة إذا مــا تـوفَّرت المُؤشِّـراتُ الآتية:

1- وضعُ ترتيباتٍ دستُوريَّةٍ وهيكليَّةٍ بين الفاعلين السِّياسيين بشأن النِّظام السِّياسيِّ الجديد.

2- إضفاءُ الطابع المؤسسي على مُـؤسَّســات الدَّولة.

3- إصدارُ دستور جديد يلبي طموحات كل أفراد المجتمع.

4- تشكيلُ حُكُومةٍ من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تُمارسُ اختصاصاتها، بما يُرسِّخُ أهداف "التَّحول الدِّيمُقراطيِّ" ضمن صلاحياتٍ مُحدَّدةٍ للسُّلطات التَّنفيذيَّة والتَّشريعيَّة والقضائيَّة.

5- بناءُ مُجتمعٍ مدنيٍّ قويٍّ، وظُهُــورُ أحزابٍ سياسيَّةٍ مُلتزمةٍ بالقانُون.

6- سيادةُ الثقافة السِّياسيَّة في المُجتمع التي تحترمُ حُقُوق الإنسان، والمُتمثلة في احترام حُرِّيَّة التعبير، وحُرِّيَّة التَّظاهُـر، وحُرِّيَّة مُمارسة الشَّعائر الدِّينيَّة، وسيادة القانُون[27].

شهدت ليبيا بعد سقوط القذافي تحولات سياسية تمثلت في انتخابات 2012م، التي اتسمت بمشاركة شعبية واسعة، وأنتجت مؤسسة تشريعية منتخبة، وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة، وتشكيل لجنة صياغة الدستور، كما شهدت ظهور أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني، لكن هذه المؤسسات ضعيفة الأداء.. وفيما بعد تم تأجيل

---

[26] أنظر: جهاد الغرام، "التحولات السياسية في الوطن العربي: رهانات وتحديات"، **مجلة: الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية**، الجزائر، المجلد: الأول، العدد: الثاني، جوان 2013م، ص66. و: محمود الذوادي، "الربيع العربي في ميزان نظرية الدومينو الثقافي"، **مجلة: العلوم الاجتماعية**، الكويت، جامعة الكويت، المجلد: 42، العدد: 3، 2014م، ص ص93-94.

[27] وليد عبد الهادي العويمر ومصطفى محمد عمر سعد، "أثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا: (2011-2020)"، **مجلة: دراسات الإنسان والمجتمع**، الزاوية، ليبيا، مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات، الجمعية الليبية للبحوث والدراسات العلمية، العدد: 15، يوليو 2021م، ص21.

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عن موعدها الذي كان مزمعا عقدها فيه، وهو: 2021/12/24م، مما أدى بدوره إلى تعثر "التحول السياسي"، و كان ذلك من ضمن التحديات التي تواجه "التحول الديمقراطي".

المطلبُ الثاني: التَّحوُّلاتُ السِّياسيَّة في ليبيا بعـد 2011م:

عزم الليبيون ومعهم المجتمع الدولي على إحداث تحول وانتقال سياسي حقيقي وسريع منذ لحظة الإطاحة بنظام القذافي، وبدأ هذا التحول مبكرا بتشكيل "المجلس الوطني الانتقالي" أثناء عمليات حلف شمال الأطلنطي في ليبيا، ثم انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م، يليه انتخابات البرلمان الليبي 2014م، ثم اتفاق الصخيرات 2015م، نناقش فيما يلي مسيرة وخريطة التَّحوُّلات السِّياسيَّة في ليبيا منذ 2011، وفي خِضَمِّ ذلك يتمُّ التَّركيزُ على إبراز أهـمِّ التَّطوُّرات التي واجهت كُـلَّ مَرْحَلَةٍ مِن مراحل تلك "التَّحوُّلات السِّياسيَّة".

أوَّلاً: المجلسُ الوطنيُّ الانتقـاليُّ:

أُعْلِنَ عن تشكيل المجلس الوطنيّ الانتقاليّ في 5 مارس 2011 منْ ثلاثين عُضواً لتمثيل "الثُّوَّار" على السَّاحة الدَّوليَّة، وتمَّ الإعْلانُ عن أربعة عشر عُضْواً فقط، وهُم من يُقيمُون في المناطق التي يُسيطرُ عليها "الثُّوَّارُ"، أمَّا الآخرُون فلمْ يكشف عنهُم لأسبابٍ أمْنيَّةٍ حيثُ مقرُّ إقامتهم في مناطق يُسيطرُ عليها نظامُ القذافي، وفُهِمَتِ السُّرْعةُ في تشكيل المجلس على أنَّها رسالةٌ قويَّةٌ للنِّظام القديم بأنَّ شرعيَّتَهُ تآكلت، وأنَّ إسقاطه بات مسألة وقتٍ، خاصَّةً بعد أنْ شهد المسارُ الدبلوماسيُّ تنقُّلاتٍ واتِّصالاتٍ مُكثَّفةٍ منْ قبل فريق الشُّؤُون الخارجيَّة لنيل الاعتراف الدَّوليّ بالمجلس المُكوَّنِ منْ عشرة أعضاء ليكُونُوا نواةً للتَّعْبير عن مصالح الشَّعْبِ الليبيّ[28].

وتمَّ الاعترافُ بالمجلس المدْعُوم من حلف شمال الأطلنطي دوليّاً كحُكُومةٍ مُؤقَّتةٍ لليبيا بعد سُقُوط نظام القذافي، وأُوكلتْ لهُ مُهمَّةُ تنظيم خريطة الطَّريق السِّياسيَّة خلال المرحلة الانتقاليَّة حتَّى إجراء أوَّل انتخاباتٍ برلمانيَّةٍ في يوليو2012. وتشملُ تعيين حُكُومةٍ انتقاليَّةٍ بقيادة "عبد الرحيم الكيب"، إصدار قانُون الانتخابات، وتأسيس لجنةٍ وطنيَّةٍ عُليا للانتخابات والتَّحضيرات لانتخابات الجمعيَّة التَّأسيسيَّة الوطنيَّة.

---

[28]() أنظر: الصادق خميس سعد البريكي، **مستقبل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 17 فبراير 2011**، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 2016م، ص ص102-103.

وفي الثالث من أغسطس 2011، أصدرُ المجلسُ إعْلاناً دستُوريّاً مُؤقَّتاً يُحدِّدُ خريطة طريق مرحلة الانتقال السِّياسيِّ تنتهي بمُوجب الإعلان في مايو 2013[29]. وبصفةٍ عامَّةٍ، اتَّصف أداءُ المجلس الانتقاليِّ بالضُّعْفِ والتَّخبُّط، كما لمْ يَبْرُزْ أيُّ اهتمامٍ منْ جانبه بالمسائل ذات الصِّلة بعمليَّة "التَّحوُّل السِّياسيِّ"..

ثالثاً: انتخاباتُ المُؤتمر الوطنيِّ العــامِّ 2012 (GNC):

أُجريت انتخاباتُ المُؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، وتكوَّن المُؤتمرُ الوطنيُّ العامُّ من (200 عُضو، منهُم 120 فرديّاً، 80 بالقائمة)، وحصل التَّيَّارُ الوطنيُّ بقيادة محمُود جبريل على (39 مقعداً من 80 مقعدًا)، مُقابل (17) مقعدًا لحزب العدالة والبناء، وتقاسمت الأحزابُ الأخرى بقيَّة مقاعد القائمة، ومع ذلك تمكَّن حزبُ العدالة والبناء المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين من الاستحواذ على الأغلبيَّة، ثم الهيمنة شبه الكاملة على المُؤتمر، وكانت مُشكلةُ هذا المُؤتمر تكمُنُ في الفائزين بالمقاعد الفرديَّة، حيثُ ينتمي مُعظمُهُم إلى تيَّاراتٍ دينيَّةٍ، ولمْ ينجحُوا في هذه الانتخابات إلاَّ لاعتباراتٍ عصبيَّةٍ وقبليَّةٍ بحْتةٍ، ممَّا وضع التَّيَّار الوطنيَّ في موقفٍ صعْبٍ داخل المُؤتمر، وقُدْرته على حشد الأصوات الفرديَّة لم يتجاوز (50 عُضوًا)؛ أي أنه يملك ما يقرب من (90 عضوًا من 200 عضو جملة أعضاء المؤتمر الوطني)؛ ما يعني أنه غير قادر على تنفيذ أجندته الوطنية، وفي المُقابل نشطت قوى الإسلام السِّياسيِّ، وعلى رأسها حزبُ العدالة والتنمية في استقطاب بقيَّة المقاعد الفردية[30].

وقد تعامل واضعُو قانُون انتخابات المُؤتمر الوطنيِّ بسلبيَّةٍ مع الأحزاب السِّياسيَّة الموجُودة، فأعلوا منْ شأن مقاعد الفرديِّ مُقابل قوائم الأحزاب؛ ممَّا أعاق و لفترةٍ ليست بالقصيرة إمكانيَّة التَّفاهُم بين 120 عُضوًا فرديّاً لا يعرُفُ بعْضُهُم البعض، وفي نهاية المطاف اضطُرَّ الـ120 عُضوًا إلى تشكيل كُتلٍ سياسيَّةٍ داخل المُؤتمر وصلت إلى 12 كُتلة سياسيَّةً[31].

و وافق المؤتمر الوطني العام على قانون "العزل السياسي"، المعروف رسميا بقانون رقم 13 لسنة 2013 في شأن العزل السياسي والإداري، ودخل حيز التنفيذ في: 5 يونيو 2013، وجاء القانون وسط مُطالباتٍ من الشعب

---

[29] أنظر: أحمد نوفل وآخرين(فريق الأزمات العربي)، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، **مجلة: دراسات شرق أوسطية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد: 79، ربيع 2017م، ص ص43–44. و: منعم برهومي، **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية**، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014م، ص54.

[30] أحمد موسى بدوي، "لماذا يحرقون ليبيا: قراءة في نتائج انتخابات مجلس النواب"، موقع: المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، بتاريخ: 5/أغسطس/2014م، متاح على الرابط التالي: https://www.acrseg.org/10075

[31] هشام الشلوي، "المشهد السياسي والأمني الليبي: الدوائر المفخخة"، موقع: مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 2015/4/15م، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201441575216720988.html

الليبي بمنع أي شخص سبق له العمل في ظل نظام القذافي. ويمنع قانون العزل أي شخص شغل أي منصب من مناصب جهاز الدولة في عهد القذافي من شغل أي منصب في الحكومة الجديدة[32].

وأمنيا تعرض المؤتمر الوطني إلى الاعتداء المتكرر من قبل المسلحين وإجبارهم على التصويت، وهذا ما حدث أثناء التصويت لإقرار قانون العزل السياسي الذي يستبعد فئات كبيرة من الليبيين من العمل لأغراض سياسية أو حزبية بحجة عملهم مع النظام السابق[33].لا تكمن مخاطر فرض قانون العزل السياسي في إلحاق الضرر بالنسيج الاجتماعي في ليبيا فحسب، ولكن أيضاً في محو الذاكرة المؤسساتية للدولة الليبية من خلال استبعاد ذوي الخبرة العاملين في مُؤسَّسات الدَّولة[34].

تجدُرُ الإشارةُ هُنا إلى أنَّ نسبة المُشاركة في انتخابات "المُؤتمر الوطنيِّ العامِّ" وصلت إلى: 60% من المُصوِّتين البالغ عددهم(2,728,240) مليون، صوت منهم للانتخاب: (600000.1) مليون، وغاب عن التصويت: (1.128240 مليون)، يضاف إلى ذلك أن مئات الآلاف من الليبيين في الدول المجاورة، مثل مصر وتونس لم يصوتوا؛ يبدو أن انعدام الثقة السياسية من بعض المسئولين في المجلس الانتقالي، أدت إلى عدم المبالاة بالعملية الانتخابية، مُتناسين أنَّ العمل الانتخابيَّ هُو الذي يدعمُ الشَّرعيَّة ويُعزِّزُ التَّحوُّل الدِّيمُقراطيَّ"[35].

رابعا: انتخابات البرلمان الليبي 2014، والصراع الداخلي المسلح:

خلال العام 2014 شهدت ليبيا سلسلة من التصعيد السياسي والعسكري على خلفية التنافس على النفوذ والثروة والموارد، بين شرق البلاد وغربها، وبالتالي، كانت جذور الأزمة السياسية الليبية في عام 2014م، حيث كانت

---

[32] رومان ديفيد، هدى مزيودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أو تغيير في السلوك؟"، **سلسلة: أوراق**، رقم: (4)، واشنطن: معهد بروكنجز، الدوحة: مركز بروكنجز، مارس 2014م، ص ص1–4.

[33] "البرلمان الليبي يوافق مبدئيا بالأغلبية على عزل كل من عمل مع القذافي"، قناة: ليبيا الأحرار على الفيس بوك، بتاريخ: 26/ديسمبر/2012م، على الرابط المختصر التالي: https://2u.pw/ODGBd

[34] أنظر: إبراهيم شرقية، **إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية**، واشنطن: معهد بروكنجز، 2013م، ص ص 11–13.

[35] أنظر: رجب عمر العاتي، "العدالة الانتقالية: الإشكالات والفرص في الواقع الليبي"، **مجلة: العلوم الاقتصادية والسياسية**، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد: السادس، ديسمبر 2015م، ص374. و: "نسبة المشاركة في الانتخابات الليبية بلغت 60%"، موقع: العربية نت، بتاريخ:2012/7/7م، على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/articles/2012%2F07%2F07%2F224951

ولاية المؤتمر الوطني ستنتهي بحلول 7 فبراير من ذلك العام، وبدأت تخرج أصواتٌ من داخله تقترح التمديد له حتى نهاية العام، وذلك لم يكن موضع قبولٍ شعبي. ورغم ذلك واصل المؤتمر أداءه لمهامه، بناء على مقرَّرات خارطة الطريق التي تم إقرارها من المؤتمر، والتي تنتهي بتسليم السلطة إلى جسم منتخب آخر بعد عام. وفي أغسطس أُجريت انتخابات مجلس النواب وفق قانون الانتخابات، قبل أن يتمَّ الطعن في الفقرة (11) من المادة الثلاثين من التعديل الدستوري أمام المحكمة الليبية العليا، التي حكمت في 6 نوفمبر 2014 بعدم دستورية هذه الفقرة، وكلُّ ما يترتب عليها من آثار.. وتفجَّر عقب ذلك جدلٌ دُسْتُوريٌّ واسعٌ، فمنْ جهةٍ تمسَّك المُؤتمرُ الوطنيُّ بإنفاذ الحُكم، وبالتالي حلُّ البرلمان، مع العلم أنَّ المُؤتمر حتَّى قبل حُكم المحكمة العُليا كان قد خلق أمراً واقعاً وذلك باستئناف أعماله في 25 أغسطس بطرابلس، وقيامه بتكليف عمر الحاسي بتشكيل حُكُومة "إنقاذ وطني".

ومنْ جهةٍ أُخرى، انبرى البرلمانُ المُنتخبُ للتَّمسُّك بوصفه المُمثل الوحيد للسُّلطة التَّشريعيَّة، وجرى تفنيدُ حُكم المحكمة العُليا على أساس أنَّ إلغاء الفقرة (11) من المادة 30 لا يمسُّ وضعهُ منْ قريبٍ أو بعيدٍ لكون المجلس يستمدُّ شرعيَّتهُ من قانُون الانتخاب رقم (10) لسنة 2014. كذلك لأنَّ الحُكم صدر تحت ضغط حصار أنصار جماعة "فجر ليبيا" لمقَرِّ المحكمة في طرابلس. وكانت النَّتيجةُ النِّهائيَّة لهذه الخلافات القانُونيَّة والسِّياسيَّة مزيداً من التعقيد للأزمة الليبيَّة، حيث أصبح هُناك برلمانين وحُكُومتين[36]..

ومع تزايُد الانقسام السِّياسيِّ في ليبيا وتحوُّل الصراع السِّياسيِّ إلى صراعٍ مُسلَّحٍ بعد انتخابات يونيو 2014 ورفْض الإسلاميين الاعتراف بهزيمتهم في الانتخابات لصالح التيَّار المدنيِّ، أصبح هُناك مُعسكران رئيسيَّان هُما: معسكرُ "عمليَّة الكرامة" بقيادة المُشير خليفة حفتر قائدُ الجيش الوطنيِّ الليبيِّ التابع للبرلمان المُنتخب من الشعب، والموجُود في مدينة طبرق (شرق البلاد)، والثاني: "تحالُفُ فجر ليبيا" المدعُوم من قبل الأحزاب والقوى الإسلاميَّة والمُؤتمر الوطني العام المُنتهية ولايته وحُكُومة الإنقاذ الإسلاميَّة المُنحلَّة[37].

لكن على الرغم من هذا التصعيد العسكري وانزلاق ليبيا إلى حرب أهلية فإنه تم إجراء انتخابات مجلس النواب في 25 يونيو 2014 ليحل محل المؤتمر الوطني العام. وأُجريت انتخاباتُ مجلس النواب وسط مُشاركةٍ شعبيَّةٍ ضعيفةٍ بسبب أحداث العُنف التي عرقلت سير عمليَّة الاقتراع في الكثير من أنحاء البلاد.

---

[36] أنظر: خالد خميس السحاتي، "الأزمةُ الليبيَّة: هل من أُفقٍ للتسوية؟"، **قضايا ونظرات**، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد: الأول، مارس 2016م، ص ص102–120. و: خيري عمر، "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، **مجلة: سياسات عربية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 13، آذار/ مارس 2015، ص 36.

[37] عبد اللطيف حجازي، "التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا"، **الملف المصري**، القاهرة، العدد: 38، أكتوبر 2017، ص 7.

ففي حين شارك 62 بالمئة من الناخبين المُسجلين في انتخابات المؤتمر الوطني 2012، شارك أقل من ثلث هذا العدد فقط في انتخابات مجلس النواب، إلى جانب أحداث العُنف التي منعت الكثير من الناخبين المُسجَّلين من التصويت في انتخابات البرلمان، قاطع عدد كبير من الناخبين المُسجَّلين بالانتخابات[38].

وأظهرت الانتخابات تقدماً ساحقاً للتيارين المدني والليبرالي على التيار الإسلامي أعضاء حزب العدالة والبناء، الواجهة السياسية للإخوان المسلمين وحلفائهم. على أية حال، فقد حُسم 188 مقعدا من أصل 200، بعد قبُول المُفوَّضية بالأحكام الصادرة من القضاء في حقِّ بعض الدوائر، على أنْ تُجرى الانتخاباتُ في الدوائر الفارغة عند استقرار الأوضاع الأمنيَّة، وقد أصدر المُؤتمر الوطني العام القرار رقم 56 لسنة 2014 عقب إعلان المُفوَّضيَّة نتيجة الانتخابات، ويقضي القرارُ بتحديد يوم الرابع من أغسطس 2014 موعداً نهائيّاً للتَّسليم والتَّسلُّم بين المُؤتمر الوطني العام ومجلس النُّوَّاب المُنتخب[39].

وأفرزت الانتخاباتُ مجلساً للنواب أثار جدلاً دستُوريّاً بسبب مُخالفاتٍ دستُوريَّةٍ مُتعلِّقةٍ بانعقاده خارج مدينة بنغازي، المقر المنصُوص عليه بمُوجب التعديل السابع للإعلان الدستوري، الأمر الذي زاد الأزمة السياسية حدَّةً؛ حيثُ اتخذ مجلسُ النواب الجديد قراراً مصيريّاً بعدم الانعقاد في بنغازي، كما تمَّ الاتِّفاقُ عليه، ولكن بدلاً من ذلك انتقل شرقاً إلى طبرق؛ ممَّا دفع المُؤتمر الوطني إلى اتخاذ قرارٍ أُحاديِّ الجانب بتجاهُل الانتخابات، وإعلان أنَّهُ لا يزالُ البرلمانُ الليبيُّ الشَّرعيُّ، كما طالب تحالُفُ كتائب مُسلَّحة بمُدُن الغرب الليبيِّ مُكوَّنٍ من اثنتي عشرة مدينة تحت اسم "فجر ليبيا" بعودة المُؤتمر الوطنيِّ العامِّ السَّابق باعتباره صاحب الولاية الشَّرعيَّة[40].

وانعقد مجلس النواب في طبرق في 4 أغسطس 2014، وقاطع ثلاثون نائباً مُنتخباً الافتتاح مُعلنين أنَّهُ غَيْرُ شرعيٍّ بسبب موقعه، ودعم تحالُف فجر ليبيا المُقاطعين، ثُمَّ دعا أعضاء المُؤتمر الوطنيِّ السَّابق، وكثيرٌ منْهُم

---

(38) Ben Fishman, "Libya's Election Dilemma", THE Washington institute, May 21, 2018, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/libyas-election-dilemma

(39) أحمد موسى بدوي، "لماذا يحرقون ليبيا: قراءة في نتائج انتخابات مجلس النواب"، موقع: المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، بتاريخ: 5/أغسطس/2014م، متاح على الرابط التالي: https://www.acrseg.org/10075

(40) **علي سعيد أحمد الشين، "أثر التحديات السياسة والأمنية علي عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، السويس/ مصر، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد: السابع، العدد: الأول، يناير 2016م، ص480.**

لم يتم إعادةُ انتخابهم في انتخابات مجلس النواب، إلى الانعقاد مرَّةً أُخْرَى باسم المُؤتمر الوطنيِّ العامِّ الجديد، كبرلمان بديل، وجاء العديد من الذين انضموا إلى المُؤتمر الوطنيِّ العامِّ الجديد من الأحزاب الإسلاميَّة[41].()

وتفاقم الشقاق الحاد في البلاد، والذي بدوره كان ولايزال المعوق الأكبر في عملية التحولات السياسية في ليبيا منذ 2014، عندما قضت المحكمة العليا الليبية في نوفمبر 2014 بعدم مشروعية مجلس النواب في طبرق، ممَّا أدَّى إلى رفض إعطاء البنك المركزي المُخصَّصات الماليَّة اللازمة لعمله، بينما رفض مجلسُ النُّوَّاب الحُكْمَ، مُتهماً الجماعات المُسلَّحة التابعة للمُؤتمر بالضغط على المحكمة بسبب سيطرتهم عليها، ونتيجة لذلك أصبح للمجلس حُكُومتهُ ومصرفهُ المركزيُّ المُتمركزين في شرق البلاد[42].

ونتيجة لذلك بدأت قوَّاتُ "فجر ليبيا"، وبتحريضٍ منْ قوى خارجيَّة داعمة لها في عمليَّاتٍ مُسلَّحةٍ واسعةٍ للدِّفاع عن المُؤتمر الوطنيِّ العام المُنتهية ولايتُهُ، ومُحاولة الإطاحة بمُعسكر "الكرامة"[43]. حيث كانوا يخشون من الانتكاسات التشريعية التي ستلحقُ بهم عبر العُقُوبات المُشدَّدة تحت اسم "مُحاربة الإرهـاب"، وفي ظلِّ استمرار كُلِّ فريقٍ على موقفه والعجز الدَّوليِّ عن إيجاد حلٍّ للأزمة تشكَّلت على الأرض حُكُومتان واحدةٌ في طرابلس والأخرى في طبرق، تدَّعي كُلٌّ منهُما الشَّرعيَّة، مع استمرار العمليَّات المُسلَّحة بين الفريقين لما بعد 2014 للسَّيطرة على أكبر قدرٍ مُمْكنٍ من أراضي ليبيا؛ حيثُ يُمْكنُ القولُ إنَّ ليبيا بعد 2014 أصبحت ساحةً لحربٍ شرسةٍ، وانزلقت في فوضى سياسيَّة وأمنيَّة رهيبة[44].

خامساً: الاتفاقُ السِّياسيُّ الليبيُّ (LPA) "اتفاق الصخيرات":

---

(41) أنظر: "مجلس النواب المنحل بليبيا يرفض إبطال شرعيته"، الجزيرة نت، 2014/11/6م، https://2u. pw/Rg3HIN

و: عزة كامل المقهور، **الطعون الانتخابية في التشريعات الليبية (2012–2014): النص والواقع والتقييم**، طرابلس: منشورات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ديسمبر 2018م، متاح على الرابط التالي: https://2u. pw/YyNbd

وكذلك: محمد عصام لعروسي، **النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2020م، ص ص121–123.

(42) Tarek Megeris, "ORDER FROM CHAOS: STABILISING LIBYA THE LOCAL WAY", POLICY BRIEF, See: European Council on Foreign Relations, July 2018, At the following electronic link: https://ecfr.eu/wpcontent/uploads/ECFR 265 Order from chaos stabilising libya the local way T Megerisi.pdf

(43) Emadeddin Badi, Mohamed El-Jarh, Marwa Farid, At a Glance: Libya's Transformation 2011-2018 Power, Legitimacy and the Economy, Berlin, Germany, DEMOCRACY REPORTING INTERNATIONAL Democracy Reporting International (DRI), 2019.

(44) Mohamed Eljarh, "Libya's Islamists Go for Broke", foreign policy, 22/7/2014, https://foreignpolicy.com/2014/07/22/libyas-islamists-go-for-broke/

تمَّ تنظيمُ أوَّل لقاءٍ بين الفُرقاء الليبيين في مدينة "الصخيرات" المغربية برعاية المملكة المغربية وتحت إشراف الأمم المُتحدة، وامتدت مُفاوضاتُ "الصخيرات" لخمس جولات بين الأطراف المُتنازعة، ونتج عن هذه الجولات اتفاقٌ شُكِّلَتْ على إثره حُكُومةُ الوفاق الوطنيِّ برئاسة فايز السراج(*)، والتي نالت تأييد المُجتمع الدَّوليِّ، واعتبرتها الأُممُ المُتحدة الحُكُومةُ الشَّرعيَّةُ المُمثلة للدَّولة الليبيّة.

وبالفعل أنشأ الاتفاق مجلساً رئاسياً كان عبارة عن سلطة تنفيذية ضعيفة تولت مهامها في طرابلس في مارس 2016م، وكلفت بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وأيضاً تشكيل المجلس الأعلى للدولة، الذي يتكون من أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني العام، ونص على أن يستمر مجلس النواب بوصفه البرلمان الوحيد، وأن يصادق على حكومة الوحدة الوطنية. ويمكن القول إن اتفاق الصخيرات ولد ميتا، فالصخيرات أنشأ حكومة وفاق وطني بالفعل لكنها كانت ضعيفة، لم يكن لها مصدر شرعية سوى الاعتراف بها دوليا[45].

وبالتالي لم يستمر الاتفاق طويلا حيث ذكر أن مجلس النواب أعلن انسحابه من الاتفاق، مما عرقل مسار الاتفاق السياسي الذي شكل عند توقيعه نجاحا مهما في طريق حل الأزمة الليبية.[46]

المبحث الثاني: ملامحُ النسيج الاجتماعي الليبي والعواملُ المُؤثرة عليه:

المطلبُ الأوَّلُ: ملامحُ النَّسيج الاجتماعيِّ في ليبيا:

*** مفهُـومُ النسيـج الاجتمـاعيِّ:**

يُمثلُ التَّرابُطُ الثقافيُّ والاجتماعيُّ لأفراد أيِّ مُجتمعٍ نسقاً من العلاقات الاجتماعيَّة التي أوجدتها سنواتٌ طويلةٌ من التَّعايُش ضمن جماعةٍ واحدةٍ مُتجانسةٍ مع بعضها البعض، على نفس المساحة وتحملُ العديد من الخصائص

(*) **حكومة الوفاق الوطني (بقيادة فايز السراج):** كانت تتمتع بالشرعية الدولية، وتسيطر تقريبا على طرابلس، وقد انبثقت عن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدنية الصخيرات (المغرب)، بتاريخ: 17 ديسمبر 2015، بإشراف من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقد بدأت أعمالها فعليا في 19/يناير/2016، خلفا لحكومة الإنقاذ الوطني. أنظر: سهام الدريسي، **مأزق الانتقال السياسي في ليبيا، أوراق سياسية**، إسطنبول/ تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018م، ص39.

(45) *Wolfram Lacher,"* Libya: The Gamble That Failed",In: Asseburg, Muriel; Lacher, Wolfram; Stiftung :Berlin Transfeld, Mareike, Mission impossible? UN mediation in Libya, Syria and Yemen, Wissenschaft und Politik -SWP- Deutsches Institut für Internationale Politik Und Sicherheit, 2018, pp17-18. On the following link: https://2u.pw/RfJum

(46) نورة الحفيان، "التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات"، موقع: المعهد المصري للدراسات، بتاريخ: 18/فبراير/2020م، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3aLFL5i

المُشتركة أهمُّها: اللغة والعادات والتقاليد والديانة، الأمرُ الذي يترتَّبُ عليه وُجُودُ نسيجٍ اجتماعيٍّ يعكسُ مدى التَّرابُط الاجتماعيِّ الذي يجمعُ بين أفراد المُجتمع الواحد[47].

ويُعْتبرُ "النَّسيجُ الاجتماعيُّ" واحداً منْ أهمِّ عناصر وحدة المُجتمعات، فهُو يضُمُّ كافَّة المُكوِّنات الاجتماعيَّة في قالبٍ واحدٍ، ويدعمُ الانتماء الاجتماعيَّ للأفراد، ومنْ أهمِّ مُكوِّنات "النَّسيج الاجتماعيِّ": العادات والتقاليد الاجتماعية، اللغة التي تعتبر وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع، إضافة إلى الدين الذي يقوي الجوانب الروحية بينهم[48].

ويعرف النسيج الاجتماعي بأنه: "البناء الاجتماعي بمكوناته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية". ويمكن تعريفه بأنه: "مجموعة الروابط بين كل أو بعض أفراد المجتمع"[49]. ومن العرض السابق يتبين لنا أن النسيج الاجتماعي هو عبارة عن مزيج منسق بشكل ذاتي، ينشأ ويتكون نتيجة فترة زمنية طويلة، وينجم عنه أنساق اجتماعية وثقافية تعكس تلك الفترة وما انطوت عليه من خبرات وقيم تراكمت، وأصبحت طابعا مميزا للمجتمع[50].

*** توصيفٌ مُوجزٌ للمُجتمع الليبيِّ:**

من حيث المبدأ، يتعيَّنُ على أيِّ تحليل للتفاعُلات السِّياسيَّة، ودور القوى السِّياسيَّة المُختلفة أنْ يأخُذ في اعتباره طبيعة المُجتمع الليبيِّ وتركيبته الاجتماعيَّة والدِّينيَّة والسِّياسيَّة، وطبيعة التفاعُلات السِّياسيَّة خلال الحُقبة السَّابقة لثورة السابع عشر من فبراير 2011م، والتي تشملُ النِّظام الملكي ونظام العقيد القذافي[51].

لقد ظلت العلاقات الاجتماعية والروابط الأولية، في سياقاتها الجهويَّة والقرابيَّة والقبليَّة، تتحرَّكُ داخل أحشاء هذا المُجتمع، وفي صميم بُنيته، مُتحدِّيةً صخب الشِّعارات ومُتفاعلةً بذكاءٍ مع سياساتٍ مُتذبذبةٍ ومُتلِّونةٍ داخليّاً وخارجيّاً[52].

---

[47] إسماعيل عمر عبد السلام الوكواك، "الحروب والنزاعات المسلحة وتأثيرها على النسيج الاجتماعي للأسرة الليبية"، **مجلة: آفاق المعرفة**، ليبيا، الجمعية الليبية لدروب المعرفة، العدد: السابع، سبتمبر 2024م، ص7.

[48] عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل المسماري، "عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي"، مرجع سبق ذكره، ص163.

[49] أبو تيسير الهمداني(إعداد)، **السياسات العامة لرتق النسيج الاجتماعي اليمني**، ط1، (د.م)، المؤلف، 2020م، ص9.

[50] عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل المسماري، "عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي"، مرجع سبق ذكره، ص165.

[51] زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[52] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م، ص71.

يعيشُ ثمانُون في المئة من الليبيين في المناطق الحضريَّة، أي المُدُن والبلدات، وقد تطوَّر التَّعليمُ بشكْلٍ واضحٍ في السَّنوات الأخيرة، ومُعدَّلُ القراءة والكتابة في البلد هُو من بين الأعلى في أفريقيا. ومع ذلك، فإنَّ نقص البُحُوث المُتخصِّصة عن المُجتمع الليبيِّ الحديث تُعْزَى إلى واقع أنَّ ليبيا قد عُزلت، وأصبحت غير مُتاحةٍ للباحثين طوال العُقُود الثلاثة الأخيرة[53].

وتركز بعض الدراسات بشأن الأزمة الليبية على الهويات القبلية والتعقيدات السياسية في علاقاتها المُتبادلة، كما لو كان المُجتمعُ لا يزالُ يتألَّفُ من مجمُوعةٍ مُشرذمةٍ من القبائل تُهيمنُ عليها عقليَّةٌ لم تتغلغل فيها الحداثة. غير أن بعض علماء السياسة شددوا على أن هذا الافتراض إنما هو "أسطورة مُضللة"، تستنسخُ الأيديولوجية الاستعمارية والنظرات الاستشراقية. فهو مضلل إذ يفترض أن المُجتمع الليبي لم يطاله مرور الأزمنة وتقدم العصور، فلم يتأثر بالرأسمالية، والتغيير الاجتماعي، والتوسع العمراني، وتكوين الطبقات، والهوية القائمة على نوع الجنس، ولم يشهد تخلياً عن الهوية القبلية خلال القرن الأخير من الزمن. وقد أصبح هذا الافتراضُ، حول مجتمع لا يزال موجهاً بعقلية تعود إلى ما قبل الحداثة، مفهوماً أيديولوجياً يفسر به تطور الأحداث في ليبيا[54].

وخُلاصةُ ما سبق هُو أنَّ المُجتمع الليبيَّ تغيَّر كثيراً اليوم، فمُعظمُ سُكَّانه يقطُنُون في المُدُن، واقتصادُهُ مُندمجٌ في السُّوق العالميَّة، وينقسمُ على أساس الطبقة الاجتماعيَّة، ونوع الجنس، والعوامل الاقتصاديَّة المناطقية. فليس التَّحدِّي الذي يُواجهُهُ اليوم الطابعُ القبليُّ، بل التَّصنيفاتُ المُستخدمةُ لفهم تعقيداته وتنوعاته. والأهمُّ من ذلك هُو أنَّ فشل الانتقال في ليبيا لا يرجعُ إلى الطَّبيعة القبليَّة للمُجتمع، بل إلى إخفاق الفرقاء الليبيين في بناء توافق وطني وتحقيق مُصالحةٍ وطنيَّةٍ شاملةٍ[55].

*** النسيجُ الاجتماعيُّ في ليبيا: الملامحُ العـامَّـة:**

يُوصفُ "النَّسيجُ الاجتماعيُّ" تاريخيّاً في ليبيا بأنَّهُ "مُتماسكٌ"، فالليبيُّون مُسلمُون سُنَّةٌ، أغلبُهُم من أتباع المذهب المالكيِّ، وتُطْلقُ عباراتٌ مُتداولةٌ في هذا الصَّدد، مثل: النسيجُ الليبيُّ الواحدُ، والمُجتمعُ المُتجانسُ ذُو المذهب الواحد،

---

[53] علي عبد اللطيف احميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، ترجمة: عمر أبو القاسم الككلي، **سلسلة: دراسات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2012م، ص 17. وأنظر: علي عبد اللطيف احميدة، **ما بعد الاستشراق: مراجعات نقدية في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي (1990–2007)**، تعريب: أسامة العدولي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م، ص ص115–136.

[54] أنظر: علي عبد اللطيف احميدة، **دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق**، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، بيروت: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020م، ص19.

[55] المرجع السابق نفسه، ص ص19–20.

ولقد كان هذا التَّماسُكُ الاجتماعيُّ واضحاً بصفةٍ أساسيَّةٍ في إطار النِّظام القبليّ، حيثُ تُمثِّلُ القبائلُ ***وحدات*** اجتماعيَّةٍ واقتصاديَّةٍ مُتمايزة تجمعُها علاقاتُ النَّسب والقَرَابَةِ[56].

المُجتمعُ الليبيُّ بتركيبته الحاليَّة، من بين المُجتمعات التي تنخفضُ فيها عناصر الاختلاف بين مُكوّناته الاجتماعيَّة. الغالبيَّةُ تُنْسبُ أُصُولُها للقبائل العربيَّة، الجماعاتُ التي تحملُ بعض الصِّفات الخاصَّة محدُودة (الأمازيغ والطوارق والتبو)، ونسبتُها بين السُّكَّان صغيرةٌ. مُعظم السكان من المسلمين. كذلك يمكن وصف المجتمع الليبي بأنه "مجتمع قبلي"[*]؛ بمعنى أن القبيلة فيه ولزمن قريب كانت أهم بنياته الاجتماعية. وعلى الرغم من تعرضها خلال السنوات الأخيرة، إلى منافسة مع هياكل اجتماعية جديدة، لا تزال تحتفظ بموقع متميز داخل البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي. والقبيلة كما ينظر اليها محليا، عبارة عن عدد من الأسر النووية والأسر الممتدة، ترتبط ببعضها - على الأقل في أذهان أعضائها - بأصل واحد (أب أو جد)؛ وأسر أخرى تنتسب إلى القبيلة عن طريق علاقات المُصاهرة، أو حتى بهدف الاحتماء. وتؤلف مجموعة من الأسر العشيرة، ومن مجمُوعة العشائر المُرتبطة ببعضها تتكوَّنُ البطنُ، ومن مجمُوعة البطون تتكوَّنُ القبيلةُ. لذلك نرى أنَّ خطاب الكراهية الذي انتشر انتشاراً واسعاً مُنذُ اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 من بين الظواهر الحديثة في هذا المُجتمع، وإنْ وُجدت لهُ جُذُورٌ محدُودةٌ خلال فترة حُكم القذافي.[57]

---

[56] أنظر: محمد زاهي بشير المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995م، ص48. و: سالم العوكلي، **التاريخ يتجهم والحياة نضحك: تأملات في ليبيا ما بعد 2011**، ط1، بنغازي- طرابلس: مجموعة الوسط للإعلام، 2019م، ص ص60-61. و: سليمان أبوبكر الحباس، **أثر القبائل في تدعيم الصلة بين الاتجاهات السياسية والحقوق في ليبيا**، ط1، طرابلس: دار الوليد، 2025.

[*] في الأربعينيات خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال الوطني، كانت هناك أصوات تؤكد على عدم إمكانية إنشاء الدولة الليبية في ظل التوجهات القبلية والانقسامات الجهوية، ولو تم التسليم بذلك المنطق في ذلك الوقت لما قامت الدولة الليبية. ولكن بعد قيام الدولة بدأت التوجهات القبلية والجهوية في التلاشي تدريجيا. وكانت الجامعة الليبية من أهم المؤسسات التي قامت بدور حاسم في صهر المجتمع الليبي في بوتقة وطنية واحدة.. أنظر: زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[57] أنظر: مصطفى عمر التير، "الدولة و المجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 وبعدها: مقاربة سوسيولوجيَّة"، في: نائلة سعدي (إشراف)، **رؤى مختلفة حول ليبيا المعاصرة**، تونس: معهد الأبحاث حول المغرب المعاصر، 2024م، ص ص16-17. https://books.openedition.org/irmc/3902

وكذلك: مصطفى عمر التير، "دور الهجرة القسرية في تشظي النسيج الاجتماعي: حالة المجتمع الليبي"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 492، فبراير 2020م، ص 112.

لقد بيَّن الرَّصدُ التَّاريخيُّ لمراحل التَّحوُّل، أنَّ المُجتمع الليبيَّ انتقل من مُجتمعٍ تقليديٍّ إلى مُجتمعٍ حديثٍ اتَّضحتْ فيه معالمُ "التَّغيُّر الاجتماعي"، فقد مرَّ هذا المُجتمعُ بظُرُوفٍ قاسيةٍ وصعبةٍ تمثلت في انتشار الفقر والجهل والمرض وحياة البُؤس والحرمان، بالإضافة إلى الاستعمار الأجنبي الذي نهب خيرات البلاد وأضرَّ بالليبيين من ناحية الاعتقالات والقتل والنَّفيّ[58]، وفي العقود الخمس الأخيرة حدثت تغيرات كبيرة شملت كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي كان للنفط الدور المحوري فيها[59].

من ناحية أخرى، أدت عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي اعتبارا من منتصف ستينيات القرن الفائت إلى زيادة تجانس "النسيج الاجتماعي" في ليبيا، وإلى تناقص تأثير الولاءات والانتماءات القبلية والجهوية، وتعزيز الولاءات الوطنية والأحاسيس بالانتماء إلى كيان أكبر وأشمل يجمع كل الليبيين.

إن ما شهدته ليبيا من معالم التحديث في العقود الأخيرة من القرن العشرين، والتي تمثلت في ارتفاع مستويات الحضرية والتعليم والاتصالات والمواصلات التي ساهمت بدرجة كبيرة في تجانس المجتمع الليبي، وتفتيت الولاءات القبلية والجهوية والتقليل من أهميتها إلى حد كبير في تحديد مسارات التفاعلات السياسية[60].

---

[58] لمزيد من التفصيل حول هذه الحقبة أنظر: علي عبد اللطيف حميدة، **الإبادة الجماعية في ليبيا: الشر، تاريخ استعماري مخفي**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، ط1، بنغازي: مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، كلام للبحوث والإعلام، 2023م. وكذلك: مصطفى عمر التير، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية**، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013م، ص ص31-36.

[59] نجية جبر محمد، "التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية"، **مجلة: البحث العلمي في الآداب**، القاهرة، جامعة عين شمس، المجلد: 19، العدد: التاسع عشر، الجزء الثالث، 2018م، ص ص1-2.

[60] زاهي بشير المغيربي، **كلماتٌ في محراب الوطن**، مرجع سبق ذكره، ص ص34-35.

كان النِّظامُ السَّابقُ مبنيّاً على الولاء (السِّياسيّ) والقرابة القبليَّة[61]، حتى أصبحت القبائلُ أحد المصادر الرَّئيسة للشَّرعيَّة السِّياسيَّة للنِّظام، وأحد العوامل الجوهريَّة في استقرار الوضع الدَّاخليّ[62]. ويرى البعضُ أنَّ: تحديث ليبيا وانتقالها لدولة المُؤسَّسات والتَّعدُّديَّة الحزبيَّة والانتقال من ضعف المُجتمع المدنيّ والتَّعبئة الجماهيريَّة في عهد القذافي، يرتبطُ بالجدل حول تعريف "الدَّور السِّياسيّ" للقبائل، وتمييزه عن الدَّور الاجتماعيّ لها[63].

ويمكن القول بأن العامل الأيديولوجي هيمن على مُختلف القضايا والسياسات والتوجهات في ليبيا سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، واستمر ذلك حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، حيث برزت بوادر انحسار العامل الأيديولوجي في السياسة الليبية، وظهر المنظور البراغماتي النفعي الذي ساهم في حل كثير من القضايا التي واجهت ليبيا خلال القرن الماضي[64].

وعندما أصبح القهرُ في ليبيا تحت سُلطة القذافي حالةً اجتماعيَّة وسمةً للمُواطن الذي اعتاد السَّلبيَّة والاتِّكاليَّة، تحوَّل المُجتمعُ الليبيُّ إلى "مُجتمعٍ من الكراهية"، وكانت هيمنة الفكر الاستبداديّ لدى القذافي بسبب نزعة الدكتاتوريَّة التي

---

[61] مصطفى عمر التير، "رهانات النُّخب السِّياسيَّة والمجتمع المدني في المغرب العربي"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 411، مايو 2013م، ص ص59-60.

[62] أنظر: آمال سليمان العبيدي، **الثقافة السياسية في ليبيا**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008م، ص 152. وكذلك: آمال سليمان العبيدي، "القبيلة والقبلية: بديل المجتمع المدني"، **مجلة: عراجين**، القاهرة، العدد:4، يناير 2006، ص28.

[63] "التطورات في شمال أفريقيا وانعكاسها على الثورة الليبية"، **مجلة: الملف الليبي**، طرابلس، المجلد: الأول، العدد: الثالث، يوليو-أغسطس-سبتمبر 2013م، ص13.

[64] آمال سليمان العبيدي، "بوادر الإصلاح السياسي وأثره على سياسات تمكين المرأة في ليبيا: دراسة استكشافية"، في: محمد زاهي بشير المغيربي وآخرين(تحرير)، **السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة، بنغازي، جامعة قاريونس، 12-14/يونيو/2007م**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، (د.ت)، ص 354.

تعمَّقت مع السنين، فقد كان رافضاً للاختلاف في الرَّأيِّ وقبُول الآخر، ولهذا ابتدع قاعدة "من تحزَّب خان"، أيْ أنَّ مُجرَّد الاختلاف وتكوين الأحزاب خيانةٌ وتهديدٌ للأمن الوطنيِّ أو أمن الدَّولة و"السِّلم الأهليِّ"(*)[65].

تأثر النسيج الاجتماعي الليبي بشكل كبير خلال فترة حكم العقيد القذافي، حيث سعى الأخير إلى إعادة تشكيل المجتمع الليبي وفقًا لأيديولوجيته الخاصة، والتي عرفت بـ"الثورة الثقافية". تضمَّنت هذه الثورةُ مُحاولاتٍ لإلغاء القوانين القديمة، وإصلاح الإدارة.. وَقَدْ تَمَّ الإعْلاَنُ عَنْهَا مِنْ قِبَلِ القَذَّافِي فِي 15/أبريل/1973 فِي خِطَابِهِ بِمَدِينَةِ زوارة[66]، وَقَدْ حَدَّدَ فِيهِ بَرْنَامَج عَمَلٍ لِلْبَدْءِ فِي "الثَّوْرَةِ الثَّقَافِيَّةِ"، التِي اسْتَهْدَفَتْ تَثْوِيرَ البُنَى الإدَارِيَّةِ لِلْحُكُومَةِ، وَإِلْغَاءِ القَوَانِينِ القَدِيمَةِ، وَتَشْكِيلِ اللِّجَـانِ الشَّعْبِيَّةِ التِي يَتِمُّ اخْتِيَارُهَا مُبَـاشَرَةً مِنَ الشَّعْبِ.

(*) يعرَّف "السِّلم الأهليُّ" بأنَّه: "الإجراءات المترتبة على الانتقال من حالة الحرب إلى حالة التَّعاون والتَّعايش السِّلمي بين أعضاء المجموعات الإثنيَّة، والتي كانت في حالة صراعٍ". ويعرَّف بأنَّه: "المحافظة على تأمين وحماية حقوق جميع المواطنين داخل الدَّولة الواحدة دون اعتداء أحد على الآخر باستخدام أساليب التعذيب أو التحريض أو القتل أو التهجير، وعلى أساس المساواة بين المواطنين دون تمييزٍ بينهم سواء بالحقوق والواجبات".. وهو يعني أيضا توفر مجموعة من القيم كالتسامح وقبول التعددية الثقافية والتعايش السلمي واحترام الاختلاف.. للمزيد أنظر: **أيمن عبد يوسف حمدان**، "النزاعات العائلية وتأثيرها على السلم الأهلي في فلسطين"، **مجلة: العلوم الإنسانية والطبيعية**، مؤسسة برابدو للخدمات التعليمية بالمملكة المتحدة، مركز الأبرار للأبحاث والدراسات الإنسانية، العراق، مركز نبتة للأبحاث والدراسات بالسودان، المجلد: (4)، العدد: 2، فبراير 2023م، ص ص490-491. و: سوسم كريمي، "مستقبل الاندماج الاجتماعي الخليجي: المواطنة والهويَّة الخليجيَّة"، في: مجموعة باحثين، **مستقبل مجلس التعاون الخليجي، اللقاء السنوي الخامس والثلاثون، الكويت، (6-7/فبراير/2015م)**، الكويت: منتدى التنمية الخليجي، أوراق ودراسات في التنمية، 2015م، ص59.

[65] فائزة الباشا، "إسلاميو ليبيا ونظام القذافي: من الاضطهاد إلى المناصحة"، في: مجموعة باحثين، **ليبيا: الدين والقبيلة والسياسة**، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2014م، ص ص47-48. وأنظر مثلا: علي عبدالصادق، "المجتمع المدنيُّ الليبيُّ: توجُّهات السُّلطة والمجتمع"، **مجلة: شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ديسمبر 1999م- يناير 2000م، ص 59. و: محمد عبد المطلب الهوني، **سيف القذافي: مكر السياسة وسخرية الأقدار**، ط1، دبي: دار مدارك للنشر، 2015م، ص94.

[66] صبحي محمد قنوص وآخرين، **ليبيا الثورة في ثلاثين عاما: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000م، ص119.

وفي عام 1993م تم تشكيل "القِيَادَة الشَّعْبِيَّة الاجْتِمَاعِيَّة"، وهي مُؤَسَّسَةٌ جَدِيدَةٌ خُلِقَتْ ضِمْنَ إِطَارِ النِّظَامِ السِّيَاسِي القائم آنذاك[67]. وَيَكْمُنُ دَوْرُهَا فِي عِدَّةِ مَهَامٍ مِنْهَا[68]: تَسْوِيَةُ القَضَايَا وَالمَشَاكِلِ الاجْتِمَاعِيَّةِ كَحَلِّ النِّزَاعَاتِ القَبَلِيَّةِ، وَمُحَاصَرَةُ أَيِّ ظَوَاهِرَ تُسِيءُ إِلَى النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ، وَالقَضَاءُ عَلَى أَيِّ مُحَاوَلَةٍ تَسْتَهْدِفُ سَلْبَ السُّلْطَةِ مِنَ الشَّعْبِ، وَتَرْسِيخُ الوَحْدَةِ الوَطَنِيَّةِ ضِدَّ أَيِّ مُحَاوَلاَتٍ تَسْتَهْدِفُ بَثَّ الفُرْقَةِ دَاخِلَ المُجْتَمَعِ اللِّيبِيِّ.

وفي عام 1995م أدخل النظام السابق ما أسماه "وثيقة الشرف" التي ركزت على فكرة المسؤولية الجماعية والعقوبة الجماعية في حال قيام أعضاء من القبائل بخيانة البلاد والنظام السابق، كان على زعماء القبائل تحمل مسؤولية تصرفات وأفعال أعضاء القبيلة، وأي فشل في معاقبة المخطئين يؤدي إلى عقوبة جماعية لكل القبيلة والأسرة[69].

وبينما تتناقضُ المُؤشِّراتُ في تحديد اتجاه ما يحدُثُ أو سيحدُثُ في المرحلة الانتقالية الحاسمة في ليبيا، وما يُمكنُ أن يسُود في النهاية من اتجاهاتٍ وأوضاعٍ بعد نهايتها، فإن ما كتبته ليزا أندرسون قبل أكثر من عشرين عاما يبدو اليوم أكثر أهمية، حيث ذكرت أن: "سياسات القذافي الخاصة قد حددت إرث نظامه في ليبيا، وسوف تكون هناك حاجة إلى أي نظام جديد للتعامل مع الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ثورته". إن ليبيا في حاجة إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار المترتبة على مساوئ حكم القذافي الذي أتى على الأخضر واليابس. لم تقتصر آثار القذافي السلبية على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم التعذيب، أو إهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية فحسب، بل تجاوزت جرائمه الهدر المادي، فدمر القيم الأخلاقية التي أدت إلى تعطل ثقافة المُجتمع السِّياسيَّة، وهُو عُنْصُرٌ أساسيٌّ للتنمية الثقافيَّة. إن من إرث نظام القذافي ثقافة (الكولصة) أو المُحاصصة وتوزيع المناصب بين الفُرقاء بطُرُقٍ غير قانُونيَّةٍ لا تقُومُ على معيار الكفاءة أو النزاهة والشفافية وغلبة الميول الإقصائية وغيرها.. لقد خلقت تركةُ القذافي تحدِّياتٍ هائلةٍ سوف تجعلُ تجاوُز العقبات صعباً، وهُو ما سيجعلُ المُصالحة الاجتماعيَّة أكثر صُعُوبةً، رغم أنَّها ضرُوريَّة لإرساء الدِّيمُقراطيَّة، وإعادة الإعمار في نهاية المطاف[70].

---

[67] آمال سليمان العبيدي، "القَبِيلَةُ والقَبَلِيَّةُ: بَدِيلُ المُجْتَمَعِ المَدَنِي"، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[68] صبحي محمَّد قنُّوص وآخرين، **ليبيا الثُّورَةُ في ثَلاثِينَ عَاماً (1969-1999)**، مرجع سابق، ص ص 151-152.

[69] آمال سليمان العبيدي، **الثقافة السياسية في ليبيا**، مرجع سبق ذكره، ص ص152-153.

[70] أنظر: يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م، ص ص 23-24. و: سيف النصر عبد السَّلام بالحسن وخالد خميس عبد السَّلام السحاتي، "الإرثُ السِّياسيُّ ودورُه في عرقلة التَّحوُّل الديمقراطي في ليبيا (2011-2020): دراسة نظريَّة"، **مجلة: البحوث العلمية**، طرابلس، جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد: السادس عشر، السنة: الثامنة، 2023م، ص ص64-65.

مما سبق يمكن القول أن ليبيا سوف تحتاج إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار السلبية المترتبة على مساوئ حكم القذافي. حيث أن تركته طالت المنظومة القيمية الحاكمة في المُجتمع الليبي، وعلى حد تعبير عياض بن عاشور فإن إرساء نظام قيمي جديد نادرا ما يجري إلى تمامه؛ فهو يبقى دائما قابلا للتراجُع والسير إلى الخلف، والتبديل لا يكتسب نهائيا، إذ أنه لا يجري على خط سوي، بل يمشي على طريق مليء بالتناقضات والتمزقات والآلام، ويبدو أن لتغيير المنظومة القيمية الليبية أثمانا باهظة قد لا تقل عن الدم والخراب، وأن الليبيين قد بدأوا بالفعل في دفعها[71].

*** المطلب الثاني: العواملُ المُؤثرة على النَّسيج الاجتماعيّ في ليبيا:**

واجه المُجتمعُ الليبيُّ تغييراً متسارعاً في "النَّسيج الاجتماعيّ" بفعل عوامل داخليَّة وخارجيَّة، وهُو ما يتطلَّبُ دراسة هذه العوامل؛ لتلافي جوانبها السَّلبيَّة التي يُمْكنُ أنْ تُؤثر في "البناء الاجتماعيّ"، ولاشكَّ أنَّ قضيَّة "النَّسيج الاجتماعيّ" تُمثلُ أحد القضايا الاجتماعيَّة المُهمَّة، خاصَّةً وأنَّ المُجتمع الليبيَّ كغيره من المُجتمعات يُعاني من الصِّراعات والانقسامات، خاصةً بعد ثورة فبراير، حيثُ تعرَّضت التَّجربةُ الدِّيمُقراطيَّة لبعض المُشكلات، وهُو ما أدَّى إلى تعارُض المصالح، واعلاء المصالح الخاصَّة على المصلحة العامَّة، وضعف "النَّسيج الاجتماعيّ". وليس هُناك أخطرُ على وحدة "النَّسيج الاجتماعيّ" لأيّ شعبٍ من الشُّعُوب منْ إثارة النَّزعات المناطقيَّة والجهويَّة والمذهبيَّة؛ كونها أفتكُ سلاحٍ لتفتيت وحدة الشُّعُوب وإشغالها بقضايا لا تخدمُ وحدتها الوطنيَّة[72]. وفي هذا الإطار، تُوجدُ عدَّةُ عوامل تُؤثِّرُ على النَّسيج الاجتماعيّ في ليبيا، منها:

- **التَّغيُّراتُ الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة:** منها ما يتعلَّقُ بتحوُّل التَّركيبة السُّكَّانيَّة، ومنها ما يتعلَّقُ بالنُّزُوح والهجرة بسبب الحُرُوب والنزاعات المسلحة، ومنها ما يرتبطُ بالتَّغيُّرات في القيم والأخلاق، أو ما يتعلَّقُ بالظُّرُوف الاقتصاديَّة كالفقر والفساد.. إنَّ عمليَّات التَّغيُّر التي مرَّ بها المُجتمعُ الليبيُّ أحدثت تأثيراتٍ اجتماعيَّةٍ مُتعدِّدةٍ، منها تغيُّراتٌ على بُنية الأسرة ووظائفها التَّقليديَّة، كما حدثت تغيُّراتٌ أساسيَّةٌ على نمط العلاقات ووظائفها الاقتصاديَّة والتَّربويَّة التي كانت تقُومُ بها قديماً منْ خلال قيام بعض المُؤسَّسات الحديثة، وبرزت أنماطٌ سُلُوكيَّةٌ وظواهر اجتماعيَّةٌ جديدةٌ بسبب تداخُل عددٍ من المُتغيِّرات وأهمُّها: التَّطوُّراتُ التِّكنُولُوجيَّةُ، والانفتاحُ على العالم الخارجيّ[73].

---

[71] زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن**، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[72] وجدان أبو القاسم محمد الميلودي، "دور الأسرة الليبية في تقوية النسيج الاجتماعي: دراسة ميدانية بمدينة الزاوية"، **مجلة: الريادة للبحوث والأنشطة العلمية**، صبراتة، الجمعية الليبية للدراسات ***والبحث العلمي***، العدد: الأول، يونيو 2021م، ص100.

[73] للمزيد أنظر: محمد عمر وأحمد البيلي وسامية قدري ونيس، "التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية"، مجلة: البحث العلمي في الآداب، القاهرة، جامعة عين شمس، العدد: 3، الجزء: 3، 2018م، ص ص566–570. و: مصطفى عمر

- **الجوانب الثقافية والفكرية:** من هذه العوامل على سبيل المثال ما يلي:

-الدين: من الناحية التاريخية، كان للدين التأثير الأقوى على المجتمع الليبي. فمنذ أن دخل الإسلام والعرب إلى ليبيا عام 642م، أدى الدين دورا مهما جدا، فلقد أثر بصورة كبيرة على بنية وقيم واتجاهات المجتمع الليبي، وهو يمثل وحدة أساسية للولاء والهوية، وقد تغلغل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في البلاد. وبصفة عامة، ساهم دور الدين في المجتمع الليبي في خلق سمات خاصة محددة في معتقدات الناس وقيمهم وأنماط سلوكهم. وأصبح جزءا من نسيج المؤسسات القبلية الاجتماعية، إلى جانب قيامه بدور حاسم في التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في ليبيا[74].

تتجانسُ ليبيا دينيّاً بدرجةٍ أكثر منْ أيَّةٍ دولةٍ عربيَّةٍ أُخرى، وباستثناء الأمازيغ الذين يُشكِّلُون أقلَّ منْ 10% من السُّكَّان(البربر أو الأمازيغ، والطوارق، والتبو)، يُعدُّ مُعظمُ الليبيين من المُسلمين السُّنَّة، الذين يتَّبعُون المذهب المالكيَّ المُتَّسم بالاعتدال والتَّسامُح[75]. وكان لهذه الطبيعة "الوسطية" انعكاسات مهمة على مسارات التفاعلات السياسية والاجتماعية، وعلى القوى السياسية التي برزت في تاريخ ليبيا الحديث[76].

- **التعصب والتطرف:** في ظلِّ الصِّراع السِّياسيِّ الذي شهدتهُ ليبيا، (خاصة منذ عام 2014م)، كما سيأتي تفصيله لاحقا، والذي ساهم في خلق فراغاتٍ جيواستراتيجيَّة، تزايد تمدُّدُ التنظيمات الإرهابيَّة في ليبيا كداعش، الذي عمل على إعادة تموضُعه في أكثر المناطق حيويَّة منْ أجل تدعيم عوامل بقائه. من زاويةٍ أخرى، فإنَّ ليبيا تُعَدُّ سُوقاً رائجة لتجارة الأسلحة التي يحتاجُ إليها مُقاتلو التنظيم، بالإضافة إلى صُعُوبة ضبط الحُدُود بِمَا يسمحُ بانتقال المُقاتلين القادمين منْ دُول الشَّمال الإفريقيِّ، ومنطقة السَّاحل والصحراء، وجنُوب أوروبا، والتحاقهم بالتنظيم بسُهُولةٍ أكبر من سوريا[77].

التير، **التنمية والتحديث: نتائج دارسة ميدانية في المجتمع الليبي**، ط1، طرابلس: معهد الإنماء العربي، بنغازي: جامعة قاريونس، 1980م. و: محمد علي أبو رقيبة، "مظاهر التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية علي منطقة ماجر بمدينة زليتن"، **مجلة: العلوم الإنسانية**، زليتن، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلد: (40)، العدد: (2)، 2024م، ص ص365-380.

[74] آمال سليمان العبيدي، **الثقافة السياسية في ليبيا**، مرجع سبق ذكره، ص ص65-68.

[75] يوسف محمد الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص180.

[76] أنظر: عبير إبراهيم أمنينة، "الفصل الثاني عشر: الدين والدولة في ليبيا اليوم"، في: مجموعة باحثين، **الدين والدولة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص568-569.

[77] للمزيد أنظر: عماد حمدي، "ليبيا وإعادة تمركز داعش: المخاطر ومسارات المواجهة"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 204، أبريل 2016، ، ص ص 184-185. و: يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى

وفي 16 مايو 2014 انطلقت في بنغازي "عملية الكرامة" بقيادة اللواء خليفة حفتر، وهذه العملية العسكرية قامت على تحالف ضم ضباطا من الجيش الليبي، وأبناء القرى والمناطق الشرقية (الذين ينتمون للعديد من القبائل)، ويتسمون باختلاف توجهاتهم السياسية، ورؤيتهم لشكل الدولة، والنظام السياسي فيها، حيثُ شمل هذا التحالف: مُؤيّدين للفيدرالية، ومُعارضين لها، ومحسُوبين على النظام السِّياسيِّ السَّابق، وثورة فبراير، وليبراليين، وسلفيين، وبدوا وحضرا[78]. وبالتالي، اتَّسم هذا التحالُفُ بالتَّنوُّع الوَاضِحِ، وكان الهدفُ الرَّئيسيُّ الذي يجمعُ كُلَّ هؤلاء هُو مُحاربة "الإرهاب"، ووقف الاغتيالات التي شهدتها بنغازي. وقد حققت هذه العمليَّة انتصارات واضحة، رغم أنها بدأت بإمكانيات بسيطة، وبعددٍ محدُودٍ من العسكريين، ولم يمض وقتٌ طويلٌ حتى تبناها البرلمانُ الليبيُّ، واعترفت بها الحُكُومة المُنبثقة عنه[79]. وفي المُقابل، انطلقت في طرابلس في 13/يوليو/2014 عملية "فجر ليبيا" العسكرية، التي أعلن قادتها أنهم الثوار الحقيقيون، وأن حربهم للدفاع عن أهداف ثورة فبراير، وضمَّت "فجر ليبيا" في مُكوّناتها أطرافا مُختلفة في توجهاتها السياسية والاجتماعية، ما بين الاعتدال والتشدد، وقد استهدفت هذه العملية منع خُصُومها من محاولات الهيمنة على العاصمة طرابلس. كما أن تباين مواقف هذه المكونات من الاتفاق السياسي أدى إلى تشظي هذا التحالف[80].

لقد كان من نتائج تلك المُواجهات الشَّرسة والتطوُّرات المُتلاحقة حُدُوث شُرُوخٍ واضحة في "النسيج الاجتماعي"، فعلى سبيل المثال: نجد أن بعض الأسر كان أحد أفرادها يُقاتلُ مع الجيش الوطني، وآخر يُقاتلُ إلى جانب بعض الجماعات الإرهـابيَّة، هذا إلى جانب عمليَّات الخطف والاغتيال وقتل المدنيين، و اضطرار المُواطنين إلى النُّزُوح من مُدُنهم وقُراهم فراراً من الحرب والاشتباكات المُسلَّحة[81]..

مقاربة جديدة للأمن"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 416، السنة: 36، أكتوبر2013، ص 31. وكذلك: محمد جمعة، "مُستقبل التشكيلات المُسلحة في ليبيا"، **الملف المصري**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 38، أكتوبر 2017، ص 10. و: أحمد عبدالعليم حسن علاء الدين، **الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2011-2015)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017.

[78] كامل عبد الله، "ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الإقليمية والدولية"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، العدد: 205، يوليو 2016م، ص ص 151-152.

[79] أنظر: محمد مصطفى التير، "ليبيا: من الدولة الفاشلة إلى اللادولة"، في: علي الدين هلال(تحرير) وآخرين، **حال الأمة العربية(2014-2015) الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015م، ص ص 592-593.

[80] أنظر: كامل عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 152. وكذلك: محمد مصطفى التير، مرجع سبق ذكره، ص 593.

[81] لمزيد من التفصيل أنظر مثلا: ناصر الدعيسي، **حقائق للتاريخ: استقصاء صحفي مع عاشور شوايل**، القاهرة: منشورات إبييدي، 2022م، ص ص60-62. و: رشا عطوة عبدالكريم ضبيش، ""التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب: دراسة حالة

- **النزاعات المسلحة والانقسام السياسي:** أسهمت الحروب الأهلية والصراعات الممتدة داخل بعض الدول العربية، في تكريس "ثقافة العنف السياسي" في الوطن العربي، وذلك من خلال عدة مسالك منها:

أولها: عسكرة المجتمعات: حيث تؤدي الحروب الأهلية في العادة إلى انتشار السلاح على نطاق واسع بين فئات المجتمع، لاسيما في ظل ضعف أو انهيار السلطة المركزية في الدولة، وعجزها عن القيام بواحدة من أهم وظائفها، وهي احتكار حق الاستخدام المشروع للقوة.

ثانيها: تعميق حدة الانقسامات في المجتمعات على أسس دينية وطائفية وعرقية وجهوية وقبلية، الأمر الذي يعمق من مشاعر واتجاهات الكراهية والتعصب وعدم الثقة والسلوك الثأري الانتقامي على الصعيد المجتمعي، وذلك بدلا من مشاعر واتجاهات التسامح والعيش المشترك والسلم الأهلي. وهذه الشروخ الاجتماعية تحتاج إلى وقت ليس بالقصير من أجل محوها.

وثالثها: خلق تأثيرات نفسية واجتماعية سلبية على مختلف فئات المجتمع، حيث أنه من المعروف أن الحروب سواء أكانت حروبا بين دول أو حروبا أهلية تؤثر سلبا على مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة في حالة استمرارها لفترات طويلة. ولكن تأثيرها الأخطر يكون في الأطفال والمراهقين والشباب، فعندما تصبح المواجهات المسلحة وأعمال القتل والتدمير والتخريب والاغتيال جزءا من مشاهد الحياة اليومية، فإن فئات من هؤلاء الأطفال والمراهقين والشباب تتشبع بالاتجاهات العنيفة، وتعتاد رؤية الممارسات الخشنة والدموية، ومع مرور الوقت يصبح العنف شيئا عاديا ووسيلة مقبولة لحسم الخلافات.

رابعها: أن الحروب بين الدول والحروب الأهلية تخلق بيئات ملائمة لتمدد مختلف أشكال العنف الأخرى، وفي مقدمتها العنف الجنائي، كما تؤدي إلى عمليات نزوح قسري، فضلا عن زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكل ذلك يغذي ثقافة العنف في المُجتمع[82].

ومن المعلوم أن ليبيا تشهد منذ سنة 2014م أزمة سياسية معقدة، ترتب عليها انقسام سياسي خطير، حيث أصبح هناك برلمان منتخب في شرق البلاد، انبثقت عنه حكومة، وفي طرابلس تم إحياء المؤتمر الوطني العام (مُنتهي الولاية)، وانبثقت عنه أيضا حكومة "الانقاذ الوطني".

الدولة الليبية"، **مجلة: كلية السياسة والاقتصاد**، مصر، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، العدد: الثالث عشر، يناير2022م، ص ص19–34.

[82]() أنظر: حسنين توفيق إبراهيم، "ثقافة العنف السياسي في الوطن العربي: البنية والمصادر وسبل التفكيك"، **كراسات استراتيجية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: 258، المجلد: 24، نوفمبر 2015م، ص ص20–21.

* **أثرُ الانقسام السِّياسيِّ على المُجتمع الليبيِّ:** تُوجدُ عدَّة آثارٍ للانقسام السِّياسيِّ على المُجتمع منها[83]:

- **النزوح والهجرة:** فالمواطن يرحل عن مدينته أو بيته بحثا عن الأمن والأمان، وقد أصبحت هذه ظاهرة تزداد يوميا، بسبب القتال والاشتباكات، وصعوبة الأوضاع المعيشية، وفي هذا الصَّدد تُشيرُ بعضُ الدِّراسات إلى أنَّ: "الدَّرس الأهمَّ الذي يُمْكنُ استخلاصُهُ من التَّجربة العالميَّة المُقارنة هُو أنَّ تحقيق السَّلام الاجتماعيِّ أوَّلاً، ثُمَّ الأمن والأمان، قد يغدُو مُستحيلاً على المدى الطويل منْ دُون إقامة نظامٍ أمنيٍّ يكتسبُ شرعيَّتهُ من القانُون، وتقُومُ فاعليَّتهُ على أداءٍ مُلتزم به في المُمارسة العمليَّة، بما يكفل احترام الحقوق"[84].

- **تغير نمط الجريمة إلى الجريمة المنظمة:** لقد أظهرت بعض الدراسات السابقة التي أجريت في ليبيا أن غالبية الجرائم كانت تأخذ طابع الارتجال والشكل البسيط، وفي الآونة الأخيرة ساهم انتشار السلاح والهجرة غير الشرعية، إلى جانب الصراع السياسي، ثم الانقسام السياسي في إنتاج نوع حديث على مجتمعنا من أنواع الجريمة وهي "الجريمة المنظمة"، والتي يشتركُ في التخطيط لها وتنفيذها عددٌ من المُجرمين، ويستخدمُون وسائل وتقنيات حديثة، ومُتقدِّمة عمَّا مَضَى[85].

-**التنشئة الاجتماعية للأطفال خلال الحروب:** بدايةً عرَّف البعضُ عمليَّة التنشئة الاجتماعيَّة (Socialization) على أنَّها تعلُّمٌ وتعليمٌ وتربيةٌ، وتقُومُ على التفاعُل الاجتماعيِّ، وتهدفُ إلى اكتساب الفرد سُلُوك ومعايير لأدوارٍ مُعيَّنةٍ[86]. وهي تقُومُ بعملية تحويل الكائن البشري إلى إنسان اجتماعي سياسي، ممَّا يُساعدُ الفرد على التَّكيُّف الحياتيِّ والبيئيِّ

83() للمزيد أنظر: ماجدة العربي (إعداد)، **الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا**، طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2015م، ص ص4-6.

84() يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 416، السنة: 36، أكتوبر 2013م، ص21.

85() حول الجريمة المنظمة أنظر مثلا: ابتسام ميلاد حديدان، "الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية"، ورقة مقدمة إلى: **المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، الهجرة غير الشرعية: التداعيات وسبل المواجهة**، سرت: جامعة سرت، ديسمبر 2009م، ص ص1-13. على الرابط التالي:
https://uot.edu.ly/downloadpublication.php?file=ADE*KsYZ46131655545719_pub.pdf
و: عبد الله عجلان عبد الله الدوسري ونايف شافي عبد الله الهاجري، "الجريمة المنظمة: أسبابها وإجراءات منعها"، **مجلة: الدراسات القانونية والاقتصادية**، مصر، جامعة مدينة السادات، كلية الحقوق، المجلد: 9، العدد: 3، سبتمبر 2023، ص ص1951-1980.
و: خالد خليف، "تنامي الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية الاتجار بالبشر في ليبيا نموذجا"، **مجلة: المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية**، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المدية، المجلد: (4)، العدد: (2)، ديسمبر2020م، ص ص32-40.

86() أنظر: علي محمد شمبش، **العلوم السياسية**، الطبعة الثامنة، بنغازي/ ليبيا: المؤلف،2013م، ص ص 61-63.

الاجتماعيِّ والسِّيـاسيّ. وتعملُ التنشئةُ نتيجةً لذلك على المُحـافظة عـلى استمرار الوضــع الرَّاهـن، والتَّكيُّف مع الأوضــاع المُستجدَّة[87].

وقد شهد الأطفالُ في ليبيا تحت سن العاشرة أحداث الحراك الثوري عام 2011م، كما عايشوا تفاعل أهاليهم مع محكاتها وتحدياتها، واستوعبوها بمستوى إدراكهم الطفولي، وشهدوا في وسائل الإعلام مشاهد العنف والقتل، والحقد والكراهية، وهذا تزامن مع مستوى متدن من التعليم والتربية التي تأثرت سلبا بالصراعات السياسية والعسكرية، وازدادت سوءا بالانقسام السياسي[88].

وقد أشارت بعض المنظمات الدولية، ومنها اليونيسيف أن: "الأطفال في ليبيا، بمن فيهم الأطفال اللاجئون والمهاجرون، لا يزالون يتعرضون للمُعاناة الشديدة وسط العنف والفوضى التي ظهرت جراء الحرب الأهلية التي طال أمدها في البلاد"[89].

- **تزعزعُ سُلَّم القيم:** تتصدَّرُ القيمُ مكاناً رفيعاً في جوانب سُلُوك الإنسان اليوميَّة، وتشغلُ مساحةً فسيحةً من موضُوعات البحث في العلوم الاجتماعيَّة، وتحظى بأهمِّيَّةٍ خاصَّةٍ في الدِّين والفنِّ والفلسفة[90].

إنَّ المُحرِّك الحقيقيَّ لثقافة المُجتمع "منظُومةٌ قيميَّةٌ" تنطبعُ في عُقُول أفراده وأذهانهم، وتنغرسُ في نُفُوسهم وأفئدتهم، فتصُوغُ لهُم خُصُوصيَّةً تُميِّزُ هُم، وهويَّةً يعْتزُّون بِهَا[91].

وتعملُ القيمُ كمعيارٍ لأفراد المُجتمع تساعدهم في اختيار السلوكيات أو الاتجاهات أو الأفكار المقبُولة في المُجتمع، وتُيسِّرُ لهُ اتخاذ القرارات فيُصبحُ بها مُنسجماً مع مُجتمعه، ويتحقَّقُ لهُ الإشباعُ النَّفسيُّ والاجتماعيُّ، ويشعُرُ هُو بالانتماء[92].

87() رعد حافظ سالم الزبيدي، **التنشئة الاجتماعية السياسية في مجتمعات الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين**، عمَّان/ الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011م، ص13.

88() ماجدة العربي (إعداد)، **الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا**، مرجع سبق ذكره، ص5.

89() "ليبيا: عشرات الآلاف من الأطفال معرضون للخطر وسط العنف والفوضى الناجمة عن نزاع لا يهدأ"، موقع: منظمة يونيسيف، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتاريخ: 17/يناير/2020م،متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/7VSyq

90() صلاح قنصوة، **نظرية القيم في الفكر المعاصر**، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م، ص7.

91() نجيب الحصادي، "ركائز قيمية"، في: زاهي المغيربي، نجيب الحصادي وآخرين(إعداد)، **المسح العالمي للقيم، المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم: التقرير النهائي**، بنغازي: جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات، 2015م، ص15.

92() ماجدة العربي (إعداد)، **الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا**، مرجع سبق ذكره، ص5.

يشعُرُ الليبيُّون بالفخر بهويَّتهم الليبيَّة، ويعْتبرُون أنفُسهُم جُزءًا من المُجتمع المحلي، ومن الأمة الإسلاميَّة.
والمُجتمعُ الليبيُّ مُجتمعٌ مُحافظٌ، وللبُعد الدِّينيّ أثرٌ واضحٌ في منظُومته القيميَّة. أغلبية ساحقة من الليبيين يدينون بالإسلام على المذهب السني، ولا يبررون إطلاقا سرقة المُمتلكات أو الغش في الضرائب، أو قبُول الرشاوى مُقابل أداء واجباتهم[93].

وتُشيرُ المُشاهداتُ، في ليبيا، إلى ارتفاع القيم الاقتصادية ورُبَّما الوطنيَّة مُقابل تراجُع قيم أخرى كالقيم الاجتماعيَّة وغيرها، وقد ساهم الإعلام، والصراعات السياسية، وتجار الحروب، وظروف الحرب الأخرى مُساهمة فاعلة في ذلك[94].

وقد شَهِدَ المُجتمعُ الليبيُّ العديد من التغيُّرات الاجتماعيَّة، والثقافيَّة أو القيميَّة[*] والاقتصاديَّة، أحدثت تغيُّراً وتحولا في العلاقات البنائية في الأسرة الحديثة كصراع الأدوار والمراكز الاجتماعية بين الإناث والذكور، وأثرت على شكل الأسرة ووظائفها، والعلاقة بين أفرادها، حيث أن انفتاح المُجتمع على المُجتمعات الأخرى وتأثره بها أكثر من ذي قبل، انعكس على الحياة الاجتماعية للأسرة الليبية، فانتشار التعليم بصفة عامة، وارتفاع مستوى الطموح، وانشغال المرأة عن المنزل وخروجها للعمل أظهر عدة تغيرات كالصراع على السيادة، والميزانية داخل الأسرة، والصلة بالنسق القرابي، كذلك ظهور إيديولوجيات متغيرة ترتبط ببعض المفاهيم مثل: مفهوم الطلاق، والأدوار، والإمكانيات الاجتماعية للإناث، إلى جانب تغيير "النسق القيمي"، هذا إلى جانب ضعف "الوازع الديني" الذي ترتب عليه الانحراف السلوكي والأخلاقي. وأيضا من مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي التغيرات التي حدثت بسبب الحروب والصراعات المستمرة، وما نتج عن ذلك من حالات نفسية وأوضاع اجتماعية، واقتصادية سيئة، ناهيك عن

---

[93] زاهي المغيربي، نجيب الحصادي وآخرين(إعداد)، **المسح العالمي للقيم، المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم: التقرير النهائي**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[94] ماجدة العربي (إعداد)، مرجع سبق ذكره، ص5.

[*] **التغير القيمي:** هو التغير الذي يحدث في القواعد الثقافية المشتركة المكونة للإطار المرجعي الذي يحدد للإنسان صور المرغوب وغير المرغوب، المقبول وغير المقبول، وأنماط السلوك وسبل الوصول إلى الغايات والأهداف؛ نتيجة تغير كل أو بعض الظروف السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية... إلخ، ويترتب على ذلك أن يفقد هذا الإطار الإجماع والاتفاق المشترك على فاعليته وجدواه نتيجة عدم ملاءمته أو تناقضه مع الوقائع والسياقات الاجتماعية الجديدة، مما يؤدي إلى نوع من الصراع بين أجزائه حتى يتم التكيف فيما بينها من ناحية، وبينها وبين الواقع من ناحية أخرى.. أنظر: أحمد عبد الموجود، "السياحة والتغير القيمي في المجتمع البدوي: مجتمع دهب نموذجا"، **المجلة: الاجتماعية القومية** ، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد: السادس والأربعون، العدد: الأول، يناير 2009م، ص146.

حالات النزوح التي ساهمت في ظهور بيئات مرضية، تُعاني من الفقر والإقصاء الاجتماعي، ورداءة نوعية الحياة، والتمزق الوجداني والاجتماعي[95]..

االمبحث الثالث: انعكاسُ التَّحوُّلات السِّياسيَّة علي النَّسيج الاجتماعيِّ في ليبيا خلال فترة الدِّراسة:

غَنِيٌّ عَنِ البَيَانِ، أنَّ الأوضاع الحاليَّة في ليبيا تشي بغيابٍ يكادُ يكُونُ كاملاً لمُؤسَّسات الدَّولة وعوزٍ تامٍّ للأمن والقانُون، وبالتَّالي للسِّلْم المُجتمعيّ والأمان الأَهْلِيّ، وأنَّ المُجتمع والدَّولة الليبيَّة تُواجهُ الآنَ مُعْظَمَ أزمات بناء الدَّولة في وقتٍ مُتزامنٍ، ما يُفاقمُ تأثيرها ومُترتِّبَاتِهَا. فالمُلاحظُ أنَّ هُناك تساؤلاتٌ كثيرةٌ حول الهويَّة، ومشاكل مُلحَّة حول الشَّرعيَّة، وعوزٌ واضحٌ في تغلغُل مُؤسَّسات الدَّولة، وعجزٌ كبيرٌ في قُدْرات الدَّولة التَّوزيعيَّة، وشُكُوكٌ حاضرةٌ حول جدوى المُشاركة السِّياسيَّة وتأثيرها على القرار السِّياسيّ واتِّجَاهَاتِهِ[96].

إن المجتمع الليبي يواجه –بعد ثورة 17/فبراير/2011م وسقوط نظام القذافي- إشكاليات صعبة مثل العديد من المجتمعات التي واجهت الديكتاتوريات والحروب الأهلية والدول والأنظمة التسلطية والشمولية، فأصبح هناك ضرورة ملحة للتفكير المنهجي في المعوقات والعقبات التي تراكمت فيما يسمى "عبء تاريخ الدولة التسلطية" بعنفها وقمعها، وتدميرها ليس فقط للمؤسسات الاجتماعية والأهلية، ولكن أيضا تشويه القيم المدنية وغرس الغبن والأحقاد، وإحياء النعرات الجهوية والقبلية، مما يدعو قبل أي شيء آخر إلى ضرورة الوعي والاستيعاب لهذا العبء، وأيضا الكفاءة الأخلاقية المهنية من أجل بدء حوار وطني جاد، سعيا نحو التفكير في تسوية سياسية، وتطبيق العدالة الانتقالية، وبعدها تحقيق المصالحة الوطنية بالكشف عن الحقائق[97].

إن الحروب المحلية التي شهدتها البلاد ساهمت في تدمير الارتباط الجمعي لمنظومة الوعي الوطني الليبي، وهددت قيم الترابط والتلاحم لتماثل "الهوياتي"، فأصبحت هناك صورة مشوهة مكونة في المخيال الجمعي..

---

[95] أنظر: غادة مرعي بوجلال، "التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية للطلاق في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية لعينة من المطلقات والمطلقين بمدينة بنغازي"، **مجلة: أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية**، بنغازي، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، العدد: الثامن، يونيو 2023م، ص ص234–235.

[96] زاهي بشير المغيربي، "بناء الدولة والتعايش السياسي والمجتمعي في ليبيا(1)"، موقع: أخبار ليبيا، بتاريخ: 27/مايو/2016م، الرابط التالي: https://www.libyaakhbar.com/libya-news/103370.html

[97] علي عبد اللطيف أحميدة، "بعد الثورة: إشكاليات وتحديات الانصاف والمصالحة الوطنية في ليبيا"، **المجلة الليبية للعلوم الاجتماعية** ، بنغازي، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد: الأول، المجلد: الأول، يونيو 2013م، ص 10.

مع العلم أن الذات مازالت مشحونة ومحملة وجدانيا بتراكمات تاريخية قبلية وبعدية-ممزوجة بمشاعر متأججة مكبوتة في حالة كمون؛ فاستيقظت، واشتدت في ظروف تحولها وانتقالها خوفا من المجهول[98].

وفي الحقيقة فإن النسيج الاجتماعي الليبي تعرض لهزات عنيفة كادت أن تعصف بالمُجتمع وتُدمِّرهُ، حتَّى أصابهُ التَّفكُّكُ والتَّصدُّعُ في فتراتٍ مُتلاحقةٍ، الأمرُ الذي يدْعُو إلى وُجُوب تحقيق آليَّةٍ للاندماج الاجتماعيِّ؛ بهدف حلِّ الأزمة الليبيَّة المُستعصية. ويكُونُ ذلك منْ خلال إيجاد وسيلة انسجامٍ، وإقامة سُلطةٍ مركزيَّةٍ تنظيميَّةٍ تكُونُ قادرةً على بَسْطِ النُّفُوذ وتطبيق القانُون في رُبُوع الدَّولة، بالإضافة إلى المُواءمة بين النُّخَبِ والجَمَاهِيرِ[99].

فالمُهتمُّ بسياقات الانتقال في المُجتمع الليبيِّ يتلمَّسُ تحوُّلاتٍ نوعيَّةٍ، فمع اندلاع ثورة 17/فبراير، وما تبعها من مآلاتٍ، وتطوُّراتٍ في الجوانب السياسية والاجتماعية والإنسانية لليبيا ما بعد القذافي، فمع كل هذا وجد الليبيون أنفسهم في دوامة الفوضى والتشرذم، في ظل الشرخ الذي أصاب النسيج الاجتماعي الليبي[100].

لقد انعكست التَّحوُّلاتُ السِّياسيَّةُ في ليبيا خلال فترة ما بعد ثورة 17 فبراير على النَّسيج الاجتماعيِّ الليبيِّ، فمثلا خلال فترة المجلس الانتقالي جاءت طريقة تأسيسه لتبرز حجم الاختلافات والتباينات السياسية في ليبيا آنذاك، حيث تشكل يوم الأحد 27 فبراير 2011م، وبناءً على التوافق بين المجالس البلدية في مختلف المناطق المحررة من حكم القذافي تم في 5 مارس 2011 اختيار مصطفى عبد الجليل رئيساً للمجلس. ويتكون المجلس من ثلاثين عضوًا يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي. وشهدت تلك المرحلة انقسامات داخلية بين مُؤيِّدٍ للنِّظام السَّابق ومُعارضٍ لهُ، أضف إلى ذلك التدخُّل العسكريِّ الذي زاد من حدَّة الانقسام الدَّاخليِّ في ليبيا، كذلك الأطماعُ والأجنداتُ المُختلفة لدُولٍ إقليميَّةٍ ممَّا أدَّى إلى تضارُب مصالحها، والخطيرُ في هذا الأمر تكريسُهُ لحالة الانقسام السِّياسيِّ التي سادت ليبيا منْ خلال تحالُف القوى الخارجيَّة، ودعمها لفصيلٍ مُعيَّنٍ، ترى فيه

---

[98] علي محمد علي الطنازفتي، "هوية الشخصية الليبية: وإشكالية تحيز الذات على الموضوع"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 537، نوفمبر 2023م، ص ص109–110.

[99] يوسف محمد أبو القاسم الصيد، "معوقات الاندماج الاجتماعي في الجنوب الليبي: دراسة ميدانية"، **مجلة: دلالات، للعلوم الإنسانية والتربوية**، جامعة طبرق، العدد: الثامن، السنة: الثالثة، يوليو 2023م، ص237.

[100] عبد الكريم علي مصطفى، **عراقة البنية الثقافية والفكرية واستعصاء التغيير**، طرابلس: دار الوليد، 2025م، ص118.

الأقدر على تأمين مصالحها، وظُهُور الجماعات الإسلاميَّة المُتطرِّفة، التي تسبَّبتْ في العديد من الاغتيالات، ممَّا أدَّى إلى نتائج سلبيَّة على النَّسيج الاجتماعيِّ الليبيِّ، وصُعُوبة تحقيق "المُصالحة الوطنيَّة".[101]

أما خلال فترة المُؤتمر الوطني العام 2012 تم إصدار القانون رقم (4) لسنة 2012 من قبل المؤتمر بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام، وكان صدوره يسبق صدور القانون رقم (26) لسنة 2012، بشان الهيئة العليا لتطبيق النزاهة الوطنية، الذي بمُوجبه تم تحديد الضوابط الواجب اتباعُها في تقلد المناصب والوظائف العامَّة المشمُولة بأحكام هذا القانُون، ممَّا يتطلبُ الأمر إعادة ترتيبات عملية الانتخابات؛ لأنه قد تنطبق هذه المعايير على بعض المُرشحين للمُؤتمر، وبالتالي يستوجبُ استبدالهُم، وهذه كانت بداية لظهور الصراعات والتجاذبات بين القوى السياسية.[102]

كما كشفت مرحلة ما بعد انتخابات المُؤتمر الوطنيِّ عن الانقسامات الاجتماعيَّة والنُّخْبويَّة في ليبيا؛ حيثُ كرَّست تلك الانتخاباتُ التَّنافُس بين المشرُوعات العلمانيَّة والإسلاميَّة، كذلك الصِّراعُ بين النُّخب القديمة والنُّخب الجديدة، فالأخيرةُ تعْتبرُ نَفْسَهَا المُعبِّر عن الثورة، وتريدُ قطع الصلة بالماضي عبر تطهير البلاد من جميع ما كان له صلة بنظام القذافي، في الوقت الذي هيمن على المؤتمر الوطني الإسلاميون، وسعى المُؤتمر في وقتٍ مُبكِّرٍ لحسم هذا الصراع عندما أقر قانون "العزل السياسي" في مايو 2013م، الذي صُمِّم لاستبعاد أي مسؤول سابق في نظام القذافي من مُمارسة العمل السياسي، لكن في وجوهره استهدف الأحزاب العلمانية والليبيرالية، التي عمل الكثير من رُمُوزها في نظام القذافي، ممَّا زاد من حالة عدم الثقة والتناحر بين المُؤتمر والفصائل السِّياسيَّة.[103]

لقد أُقِرَّ قانُونُ "العزل السِّياسيِّ" تحت تهديد السِّلاح ومُحاصرة واقتحام وزراتي العدل والخارجيَّة منْ قبل المليشيات المُسلَّحة، وفتح هذا القانُونُ الباب لانقسامٍ أكثر تتضاءلُ أمامهُ القُدْرةُ والرَّغْبةُ في التَّسامُح، وهُو ما

---

[101]() أنظر: ماجدة عبد الرحمن بشير فركاش، **دور العامل الخارجي في عملية التحولات السياسية في ليبيا: دراسة للدور الأمريكي منذ عام 2011م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022م، ص69. و: أسامة عبد الرحمن، **العرب والأمم المتحدة**، القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013م، ص ص154-155.

[102]() الصادق خميس سعد البريكي، **مستقبل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 17 فبراير 2011**، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 2016م، ص 123.

[103]() ماجدة عبد الرحمن بشير فركاش، مرجع سبق ذكره، ص 73.

عرَّض "النَّسيج الاجتماعيَّ" للخطر، ممَّا يُؤدِّي إلى تهميش جُزْءٍ كبيرٍ من الشَّعْب الليبيّ، ويُهدِّدُ وَحْدَتَهُ وتَمَاسُكَهُ.[104]

كما عكس الاقتتالُ الدّائرُ بين طرابلس وبنغازي مدى الانقسام الذي وصلت إليه النُّخبُ الليبيَّةُ، ومدى حجم التَّصدُّع في "النَّسيج الاجتماعيّ" الذي تزايد بين عددٍ من المُدُن الليبيَّة بسبب التَّصارُع على مراكز السُّلطة والموارد والنفُوذ، وتسبَّب هذا الصِّراعُ في خسائر مادِّيَّة وبشريَّة أثرتْ في حياة المُواطن، وأصبح يُهدِّدُ بدُخُول البلاد في نفقٍ مُظلمٍ من التجاذُبات والاقتتال، في ظلِّ تعنُّت الأطراف المُتقاتلة، وما ترتب عنهُ منْ إطالة أمد الصِّراع، ممَّا يُهدِّدُ تماسُك الدَّولة الليبيَّة وسيادتها.[105]

ونتج عن تعرُّض ليبيا للاقتتال والحرب الأهليَّة، واقعٌ سياسيٌّ واجتماعيٌّ واقتصاديٌّ، أحدث بمُعطيات الحياة المعيشيَّة جُرحاً عميقاً في اللحمة الوطنيَّة والأخلاقيَّة للشَّعب الليبيّ، فقد أحدثت في صُفُوف المُتحاربين قتلى وجرحى وأسرى، ومفقُودين، ولاجئين ونازحين، كما نتج عنها في صُفُوف المُواطنين المدنيين من الليبيين، منْ تضرَّر بالتَّشريد والنُّزُوح وانتهاكٍ للحُرُمات واستيلاءٍ على المُمتلكات، وتهديد المساكن والمُنْشآت، ونتيجةً لهذا الجُرح قد تلجأُ هذه الفئات (من المُحاربين والمدنيين) المُعْتدى عليها بهذه الجرائم إلى الانتقام والثأر، واستيفاء الحقِّ بالذَّات، خاصَّةً في ظلِّ "الانقسام السِّياسيّ"، وضعف القيادة السِّياسيَّة للدَّولة، وعدم سيطرتها على السِّلاح، وغياب الأمن، وشلل أجهزة الدَّولة، خاصَّةً المحاكمُ والعــدالةُ.[106]

كما نتج عن قيام الثورة الليبية ظهور نوع من "التصنيف القبلي" بشكل واضح، مما أدى ليس فقط لصدارة قبائل ومدن مُعينة، بل أدى أيضا إلى ما يمكن وصفه بعملية انقسام واستقطاب اجتماعي وسياسي، حيث أصبحت ليبيا مقسمة بشكل واضح بين القبائل والمناطق النشطة في الثورة من جهة، وأولئك الذين كانوا سلبيين أو تم تجنيدهم من قبل النظام، هذا الاستقطاب يتم توظيفه في المرحلة الانتقالية لتعزيز مكانة قبائل ومناطق معينة على حساب

---

[104]() للمزيد أنظر: محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة: 37، العدد: 432، فبراير 2015م، ص130.

[105]() المرجع السابق ذكره، ص133.

[106] أنظر: على سعيد أحمد الشين، "أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، مرجع سبق ذكره، ص 484. و: ماجدة عبد الرحمن بشير فركاش، **دور العامل الخارجي في عملية التحولات السياسية في ليبيا**..، مرجع سبق ذكره، ص102. و: محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحدّيات المصالحة الوطنيَّة في ليبيا بعد 2011"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة: 37، العدد: 431، يناير 2015م، ص ص100–113.

غيرها ليرسخ انقسام المجتمع إلى مُنتصرين ومهزُومين ورابحين وخاسرين، مما يجعلُ تحقيق المُصالحة الوطنيَّة أمراً صَعْبَ المَنَالِ، ومنْ أبرز تحدِّيات الانتقال الدِّيمُقراطيِّ.[107]

وظلَّت ليبيا تحت وطأة "عقليَّةٍ ثوريَّةٍ"، ترفض الاختلاف في الرأي، وتقمع الرأي الآخر، وهو ما قاد إلى مزيد من التسلط، والانقسام، ورفض التعددية والتسامح.. لقد بيَّنت التَّجربةُ السِّياسيَّةُ في ليبيا أنَّهُ بقدْرِ مَا كَانَ التَّخلُّص من نظام القذافي سهلاً، فإنَّ التَّخلُّص مِنْ إرْثِهِ وحُضُورِهِ في أذهان الليبيين فِكْراً ومُمارسةً، يُمثِّلُ تحدِّياً كبيراً سيحتاجُ إلى جُهْدٍ ووقتٍ كبيرين[108]. لم يكن القذافي حاكما قويا، وإن سعى بشكل متواصل وبشتى الوسائل إلى تعزيز سلطته، لقد كان حاكما ضعيفا، تمسك بالسلطة، وبذل كل ما أمكن ليجعل الناس في وضعيَّةٍ تُجْبرُهُم على العمل منْ أجل البقاء، وتُبْعدُهُم عن الانشغال بقضايا الحُكم والسِّياسَّة، رُغم ادِّعائه المُتواصل أنَّ الشَّعب هُو الحاكمُ، وهُو ما أفرغ السِّياسة منْ أيِّ مُحتوىً، وجَعَلَهَا مُجرَّد صدًى لصَوْتِهِ، وللأنا التِي فِي دَاخِلِهِ[109]. ولقد نادت الأقليات الثقافية والإثنية من الأمازيغ والطوارق والتبو بمطالب -عبَّر عنها هؤلاء- تتعلَّقُ بإبراز الهويَّة والثقافة الخاصَّة، واعتبار الأمازيغيَّة لُغةً رسميَّةً، مع المُناداة بتمثيلٍ نسْبيٍّ في الحُكُومة والمُؤسَّسات المُختلفة للنِّظام السِّياسيِّ الانتقاليِّ، وبسبب عَدَمِ تجاوُبِ مُؤسَّساتِ الحُكم في النِّظام الانتقاليِّ تزايدت حدَّةُ تلك المطالب، وتحوَّل بعْضُها إلى مُظاهـراتٍ واعتصـامـاتٍ، وغير ذلك.

ومع أنَّ المُؤتمر الوطنيَّ العامَّ خصَّص ستَّة مقاعد للأقليَّات ضمن لجنة السِّتِّينَ المُكلَّفة بإعداد الدستُور إلاَّ أنَّ مُمثلي هذه الجماعات عبَّرُوا عن عدم الرِّضا، وأعلنت حالة العصيان والرفض، وأعلن ممثلوهم بالمُؤتمر الوطني عن مُقاطعته، وأعلنُوا أنَّهُمْ سيُقاطعُون الانتخابات إنْ لم يحصُلُوا على امتيازاتٍ أكثر، وهُو الأمرُ الذي أصبح يُخْشَى منه تهـديدُ "الوحـدة الوطنيَّة"[110].

بالإضافة إلى ما سبق، تُعْتبرُ الفيدراليَّة والجهويَّة تحدٍّ آخر فيما يتعلَّقُ بمُستقبل وحدة ليبيا، فلقد عبَّرت الفيدراليَّة -بالذات- عن نفسها مُبكِّراً في صيف 2011م، وقبل اكتمال تحرير البلاد من نظام القذافي؛ وإنْ تراجع عنها

---

[107] يوسف محمد الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، ورقة أولية (2)، 6-8-2013م، **اللقاء السنوي الحادي والعشرون، محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية**، أوكسفورد، بريطانيا، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الجماعة العربية للديمقراطية، 2013م، ص ص28-29. http://www.arabsfordemocracy.org/

[108] مصطفى عمر التير، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية**، بيروت، منتدى المعارف، 2013م، ص275-281.

[109] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م، ص205.

[110] يوسف محمد الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص ص29-30.

المُطالبُون بها مُؤقَّتاً، إلاَّ أنَّها عادت للبُرُوز مُجدَّداً بعد انتهاء عمليَّة التحرير، منْ خلال تأسيس "مجلس برقة" في: 6/مارس/2012م، وبغضِّ النَّظر عن دُرُوس التَّجربة الفيدراليَّة في ليبيا تاريخيّاً، إلاَّ أنَّهُ يُمْكنُ القولُ أنَّ التَّخلِّي عنها كان عاملاً مُهمّاً في تحقيق قدرٍ كبيرٍ من الاندماج والتأسيس لبناء هويَّةٍ وطنيَّةٍ. ويظهرُ من مُتابعة المُطالبة بالنظام الفيدرالي أن قضية الشعور بالتهميش ظاهرة مُتنامية لدى سكان هذا الإقليم، وكذلك بعض الأقاليم الليبية الأخرى، أفرزتها حالة التحول وما حملته من مشكلات. ولا ينبغي تفسير هذه الخطوات على أنها كانت رغبة في الانفصال؛ بل هي نوعٌ من التَّحدِّي للسُّلطة الحاكمة لكي تنتهج الأُسلُوب اللامركزيَّ، وتمنح استقلالاً إداريّاً وماليًا للأقاليم، وتُفعِّل ديوان المُحاسبة في الدَّولة لضمان عدم ضياع أموال الشَّعب الليبيِّ[111].

المسألة الأخرى، أنه بالرغم من ما حققته انتخابات يوليو 2012م من نسبة عالية وصلت إلى 63%، وبلغت مشاركة المرأة بحوالي 50% من المشاركين، ورغم سلمية الانتخابات وغياب مظاهر العنف والقتال إلا أن الانتخابات نفسها مثلت مجالا للصراع التنافسي المجتمعي التقسيمي الذي جعل من ليبيا أكثر انقساما لا أكثر وحدة، وهو ما خلق مناخا سياسيا شجع على استمرار الانقسامات والتكتلات والتشرذم، وضعف النَّسيج الاجتماعيِّ، أكثر منْ أنْ يعمل على مُعالجتها.[112] ورغم التَّصدُّع الذي عرفهُ المُجْتمعُ الليبيُّ في العُقُود الأخيرة فإنَّ قراءة تاريخه تُشيرُ إلى أنَّهُ تميَّز بنجاحه في تجاوُز مرحلة التنافُر والانتقال بالتَّدريج وبشكلٍ غير عنيفٍ إلى مرحلة التناغُم، وذلك في أكثر من مرحلةٍ من المراحل التَّاريخية التي مرَّ بها، ولكنَّ التَّحدِّي الأعظم لكُلِّ الليبيين يكْمُنُ في إمكانيَّة انزلاق البلاد منْ جديدٍ نحو تجزئةٍ سياسيَّةٍ عرفتها ليبيا بعد مرحلة الاحتلال[113].

*** الخـاتـمة:**

بحثت هذه الدِّراسةُ النظرية في تأثير التَّحولات السِّياسيَّة على النَّسيج الاجتماعيِّ في ليبيا بعد انتفاضة 17 فبراير 2011م، والتي أدَّت إلى اسقاط نظام العقيد القذافي، فالمُتأمِّلُ في الحالة الليبيَّة يجدُ أنَّها جسَّدت بشكْلٍ واضحٍ حالةً من "الانقسام السِّياسيِّ"، فليبيا بعد القذافي أصبحت ساحةً لصراعٍ دوْلِيٍّ وداخلِيٍّ أثَّر على التَّركيبة الاجتماعيَّة الليبيَّة. وتمَّ التَّركيزُ في هذه الدِّراسة على التَّغيُّر الذي حدث في النَّسيج الاجتماعيِّ، والذي أدَّى

111() أنظر: االمرجع السابق ذكره، ص33. وكذلك: عمر إبراهيم العفاس، "ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة.. الخلفيَّات والتَّداعيات"، موقع: مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 2013/12/2م، https://2u.pw/87T0hو: علي عبداللطيف حميدة، **المجتمع والدَّولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأُصول الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار: (1830-1932)**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م، ص109.

112() يوسف محمد الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص38.

113() أنظر: محمود أحمد أبوصوة، **جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام**، طرابلس: دار الرواد، 2012م، ص ص629-630.

بدوره إلى الصِّراع وعدم الاستقرار. ويُمْكنُ القولُ أنَّ تبعات الانقسام الدَّاخليّ النَّاتجة عن التَّحوُّلات السِّياسيَّة كان العاملُ الرَّئيسُ في الشُّرُوخ الاجتماعيَّة وعدم الاستقرار والفَوْضَى ما بعد القذافي. ومنْ أهمِّ النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسةُ: أنَّ هُناك مُؤشِّراتٍ مُعيَّنةٍ بتوفُراها يتوافرُ الاستقرارُ الأمْنِيُّ والسِّياسيُّ والاجتماعيُّ ممَّا يُؤثِّرُ على الاستقرار والانسجام الاجتماعيّ، وبالرغم من المراحل الانتقاليَّة التي مرَّت بها التَّحوُّلات السِّياسيَّة في ليبيا، والتي تمَّ فيها إجراءُ انتخاباتٍ برلمانيَّةٍ، وبناءُ مُؤسَّسةٍ تشريعيَّةٍ، وحُكُوماتٌ مُتعاقبةٌ، إلاَّ أنَّها فشلت في إجراء انتخاباتٍ رئاسيَّةٍ وبرلمانيَّةٍ لاحقاً، وأخفقت في تحقيق "المُصالحة الوطنيَّة"، ممَّا أدَّى إلى الانقسام السِّياسيّ وعدم الاستقرار والفوضى، ممَّا أثَّر بِدَوْرِهِ على النَّسِيجِ الاجْتِمَاعِيّ فِي البِلاَدِ. وبسبب أهمِّيَّة هذا الموضُوع فإنَّهُ ما يزالُ يحتاجُ لدراساتٍ علميَّةٍ (نظريَّةٍ وميدانيَّةٍ) وندواتٍ ومُلتقياتٍ فكريَّةٍ وتثقيفيَّةٍ منْ أجل توضيح كافَّة جوانبه، وفهم مُختلف أبعاده، والتنبيه على أبرز أخطاره على الأفراد والمُجتمعات.

*** التوصيات:**

1- إقامةُ النَّدوات التوعويَّة والتعريفُ بأهمِّيَّة "النَّسيج الاجتماعيّ" والتَّماسُك بين أفراد المُجتمع الواحد ودوره في تحقيق "الاستقرار المُجتمعيّ".
2- اعتمادُ خطابٍ إعلاميّ وسياسيّ ودينيّ يقُومُ على العقلانيَّة والتَّسامُح ونبذ الكراهية، وتعزيز رُؤْيةٍ وطنيَّةٍ للتَّعايُش المُشترك في إطار احترام التَّبايُن في الرَّأيّ والرُّؤى وتقبُّل الآخر.
3- التأكيدُ على خُطُورة تدخُّل القوى الخارجيَّة، الإقليميَّة والدَّوليَّة، في السِّياسات الدَّاخليَّة والخارجيَّة.
4- مُشاركةُ كافَّة الليبيين في المُصالحة الوطنيَّة دُون إقصاءٍ، ولابُدَّ أنْ يشعُرُوا بمسؤُوليَّتهم الوطنيَّة ودَوْرِهِم المُهمِّ في إنجاح هذا المشرُوع المحوريّ في تحقيق الاستقرار والسَّلام المُجتمعيّ.

*** قائمة المراجع: -المراجع العربية:**

أولا: الكتب:

1. أبو تيسير الهمداني(إعداد)، **السياسات العامة لرتق النسيج الاجتماعي اليمني**، ط1، (د.م)، المؤلف، 2020م.
2. أسامة عبد الرحمن، **العرب والأمم المتحدة**، القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013م.
3. إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، **موسُوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت، 1994م.
4. آمال سليمان العبيدي، **الثقافة السياسية في ليبيا**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008م.

5. **حيدر موسى منخي القريشي، أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018م.**
6. **خير الله سبهان عبد الله الجبوري، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات السياسية، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م.**
7. رعد حافظ سالم الزبيدي، **التنشئة الاجتماعية السياسية في مجتمعات الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين**، عمَّان/ الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011م.
8. زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي**، بنغازي: مجموعة الوسط للإعلام، 2020م.
9. زاهي المغيربي، نجيب الحصادي وآخرين(إعداد)، **المسح العالمي للقيم، المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم: التقرير النهائي**، بنغازي: جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات، 2015م.
10. سالم العوكلي، **التاريخ يتجهم والحياة نضحك: تأملات في ليبيا ما بعد 2011**، بنغازي-طرابلس: مجموعة الوسط للإعلام، 2019م.
11. سليمان أبوبكر الحباس، **أثر القبائل في تدعيم الصلة بين الاتجاهات السياسية والحقوق في ليبيا**، طرابلس: دار الوليد، 2025.
12. صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993م.
13. صبحي محمد قنوص وآخرين، **ليبيا الثورة في ثلاثين عاما: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000م.
14. صلاح قنصوة، **نظرية القيم في الفكر المُعـاصـر**، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م.
15. عبد الكريم علي مصطفى، **عراقة البنية الثقافية والفكرية واستعصاء التغيير**، طرابلس: دار الوليد، 2025م.
16. عزة كامل المقهور، **الطعون الانتخابية في التشريعات الليبية (2012-2014): النص والواقع والتقييم**، طرابلس: منشورات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ديسمبر 2018م.
17. علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
18. علي عبد اللطيف احميدة، **المُجتمعُ والدَّولة والاستعمارُ في ليبيا: دراسة في الأُصُول الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة لحركات وسياسات التواطؤ ومُقاومة الاستعمار: (1830-1932)**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م.

19. علي عبد اللطيف احميدة، **ما بعد الاستشراق: مراجعات نقدية في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي (1990-2007)**، تعريب: أسامة العدولي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م.
20. علي عبد اللطيف احميدة، **الإبادة الجماعية في ليبيا: الشر، تاريخ استعماري مخفي**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، ط1، بنغازي: مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، كلام للبحوث والإعلام، 2023م.
21. علي عبد اللطيف احميدة، **دراسة تمهيدية عن المُجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق**، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، بيروت: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020م.
22. علي محمد شمبش، **العلوم السياسية**، الطبعة الثامنة، بنغازي/ ليبيا: المُؤلف،2013م.
23. مجمُوعة باحثين، **ليبيا: الدين والقبيلة والسياسة**، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2014م.
24. محمد زاهي المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994م.
25. محمد زاهي بشير المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، 1995م.
26. محمد عصام لعروسي، **النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2020م.
27. محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م.
28. محمود أحمد أبوصوة، **جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام**، طرابلس: دار الرواد، 2012م.
29. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، **قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق**، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997م.
30. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002م.
31. مصطفى عمر التير، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية**، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013م.
32. منعم برهومي، **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية**، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014م.

33. يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م.

ثانيا: الدوريات:

1. إبراهيم شرقية، **"إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية"**، واشنطن: معهد بروكنجز، 2013م.
2. أحمد عبد الموجود، "السياحة والتغير القيمي في المجتمع البدوي: مجتمع دهب نموذجا"، **المجلة: الاجتماعية القومية**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد: السادس والأربعون، العدد: الأول، يناير 2009م.
3. أحمد نوفل وآخرين(فريق الأزمات العربي)، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، **مجلة: دراسات شرق أوسطية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد: 79، ربيع 2017م.
4. إسماعيل عمر عبد السلام الوكواك، "الحروب والنزاعات المسلحة وتأثيرها على النسيج الاجتماعي للأسرة الليبية"، **مجلة: آفاق المعرفة**، ليبيا، الجمعية الليبية لدروب المعرفة، العدد: السابع، سبتمبر 2024م.
5. إيمان بغدادي، "صيانة الحقوق والحريات للإنسان على ضوء نظرية الأمن"، **مجلة: المختار للعلوم الإنسانية**، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: (39)، العدد: 4، 2021م.
6. جهاد الغرام، "التحولات السياسية في الوطن العربي: رهانات وتحديات"، **مجلة: الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية**، الجزائر، المجلد: الأول، العدد: الثاني، جوان 2013م.
7. حنان مالكي، "المدرسة والحراك الاجتماعي"، **مجلة: دفاتر المخبر**، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مخبر المسألة التربوية، العدد: السابع عشر، نوفمبر 2016م.
8. خالد خميس السحاتي، "الأزمةُ الليبيَّة: هل من أُفقٍ للتسوية؟"، **قضايا و نظرات**، القاهرة، العدد: الأول، مارس 2016م.
9. خيري عمر، "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، **مجلة: سياسات عربية**، العدد: 13، مارس 2015.
10. رجب عمر العاتي، "العدالة الانتقالية: الإشكالات والفرص في الواقع الليبي"، **مجلة: العلوم الاقتصادية والسياسية**، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد: السادس، ديسمبر 2015م.
11. رشا عطوة عبدالكريم ضبيش، ""التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب: دراسة حالة الدولة الليبية"، **مجلة: كلية السياسة والاقتصاد**، مصر، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، العدد: الثالث عشر، يناير2022م.

12. رومان ديفيد، هدى مزيودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أو تغيير في السلوك؟"، **سلسلة: أوراق**، رقم: (4)، واشنطن: معهد بروكنجز، الدوحة: مركز بروكنجز، مارس 2014م.
13. سايل سعيد، "التحولات السياسية بين الانتقال الديمقراطي السلمي والتغيير العنفي"، **مجلة: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الجزائر، المجلد: 4، العدد: 1، 2020م.
14. سليمان إبراهيم العسكري، "الكتلة الحرجة: الشباب بين ثقافة التسلية وعنف الانفجار"، **مجلة: العربي**، العدد: 573، أغسطس 2006م.
15. سهام الدريسي، "مأزق الانتقال السياسي في ليبيا"، **أوراق سياسية**، إسطنبول/ تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018م.
16. سيف النصر عبد السَّلام بالحسن وخالد خميس عبد السَّلام السحاتي، "الإرثُ السِّياسيُّ ودورُهُ في عرقلة التَّحوُّل الديمُقراطيِّ في ليبيا (2011-2020): دراسة نظريَّة"، **مجلة: البحوث العلمية**، العدد: السادس عشر، السنة: الثامنة، 2023م.
17. عبد الباسط عمر أمرايف، "الآثار الاجتماعية للصراعات السياسية على الأسرة الليبية: دراسة تحليلية"، **مجلة: المختار للعلوم الإنسانية**، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: 40، العدد: الأول، 2022م.
18. عبد الفتاح عبدالرحيم جبريل محمد المسماري، "عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي"، **مجلة: دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد: 20، العدد: الثاني، ديسمبر2020م.
19. عبد الناصر شماطة، "الثورات العربية في الألفية الثالثة من المنظور السوسيولوجي: ليبيا أنموذجا"، **مجلة: المختار للعلوم الإنسانية**، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: 39، العدد: الأول، 2021م.
20. علي بلعربي، "التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدأ مسؤولية الحماية (R to P) ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى"، **مجلة: العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد: 22، العدد: الثاني، ديسمبر، 2021م.
21. **علي سعيد أحمد الشين، "أثر التحديات السياسة والأمنية علي عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، السويس/ مصر، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد: السابع، العدد: الأول، يناير 2016م.**
22. علي عبد اللطيف احميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، ترجمة: عمر أبو القاسم الككلي، **سلسلة: دراسات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2012م.

23. علي عبد اللطيف أحميدة، "بعد الثورة: إشكاليات وتحديات الانصاف والمصالحة الوطنية في ليبيا"، **المجلة الليبية للعلوم الاجتماعية**، بنغازي، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد: الأول، المجلد: الأول، يونيو 2013م.
24. علي محمد علي الطنازفتي، "هوية الشخصية الليبية: وإشكالية تحيز الذات على الموضوع"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 537، نوفمبر 2023م.
25. علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، **مجلة: كلية الاقتصاد للبحوث العلمية**، ليبيا، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، المجلد: الأول، العدد: الثاني، أكتوبر 2015م.
26. علي هارون خاطر وعبد الغفار علي عبد الرحيم، "دور النسيج الاجتماعي في استقرار النظام السياسي في تشاد"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس، فرع الإسماعيلية، المجلد: 15، العدد: الرابع، أكتوبر 2024م.
27. غادة مرعي بوجلال، "التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المُؤدية للطلاق في المجتمع الليبي"، **مجلة: أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية**، بنغازي، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، العدد: الثامن، يونيو 2023م.
28. فرج محمد لامة، "التحول الديمقراطي في الخطاب الليبرالي"، **مجلة: جامعة الزيتونة**، ترهونة، العدد: 11، 2014م.
29. كامل عبد الله، "ليبيا بين مُفارقات المشهد الداخلي والمواقف الإقليمية والدولية"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 205، يوليو 2016م.
30. ماجدة العربي، **الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا**، طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2015م.
31. محمد زاهي المغيربي، "اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة"، **مجلة: دراسات في الاقتصاد والتجارة**، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، المجلد: 15، العددان: 1-2، 1979م.
32. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة: 37، العدد: 432، فبراير 2015م.
33. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحدِّياتُ المُصالحة الوطنيَّة في ليبيا بعد 2011"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة: 37، العدد: 431، يناير 2015م.

34.محمد علي أبو رقيبة، "مظاهر التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية علي منطقة ماجر بمدينة زليتن"، **مجلة: العلوم الإنسانية**، زليتن، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلد: (40)، العدد: (2)، 2024م.

35.محمد عمر وأحمد البيلي وسامية قدري ونيس، "التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية"، مجلة: البحث العلمي في الآداب، القاهرة، جامعة عين شمس، العدد: 3، الجزء: 3، 2018م.

36.محمد مصطفى التير، "ليبيا: من الدولة الفاشلة إلى اللادولة"، في: علي الدين هلال(تحرير) وآخرين، **حال الأمة العربية(2014-2015) الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015م.

37.محمود الذوادي، "الربيع العربي في ميزان نظرية الدومينو الثقافي"، **مجلة: العلوم الاجتماعية**، المجلد: 42، العدد: 3، 2014م.

38.ماجدة عبد الشافي خالد منصور، "التحول الديمقراطي وأثرُهُ على المُشاركة الشعبيَّة في الإصلاح الدستوري: دراسة مُقارنة"، **مجلة: البحوث القانونية والاقتصادية**، مصر، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، العدد: 52، مايو 2020م.

39.مراد حجاج، "تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية: 2011-2020"، **مجلة: مدارات سياسية**، تبسة، الجزائر، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد: 5، العدد: الأول، 2021م.

40.مصطفى عمر التير، "رهاناتُ النُّخب السِّياسيَّة والمُجتمع المدنيّ في المغرب العربيّ"، **مجلة: المُستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 411، مايو 2013م.

41.مصطفى عمر التير، "دور الهجرة القسرية في تشظي النسيج الاجتماعي: حالة المُجتمع الليبي"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 492، فبراير 2020م.

42.نجية جبر محمد، "التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية"، **مجلة: البحث العلمي في الآداب**، القاهرة، جامعة عين شمس، المجلد: 19، العدد: التاسع عشر، الجزء الثالث، 2018م.

43.النعمي السائح سالم، "التحول الديمقراطي: المفهوم والآليات"، **مجلة: الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، طرابلس، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا، العدد: 12، يوليو 2017م.

44.نيفين مسعد، "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 364، يونيو 2009م.

45. **هدى محمود الطلحاوي، "علاقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببعض قضايا المرأة فى المجتمع المصري: دراسة ميدانية لبائعات بسوق مدينة دكرنس"، مجلة: كلية الآداب، طنطا، جامعة طنطا، العدد: 31، ج:2، يونيو 2017م.**

46. وجدان أبو القاسم محمد الميلودي، "دور الأسرة الليبية في تقوية النسيج الاجتماعي: دراسة ميدانية بمدينة الزاوية"، **مجلة: الريادة للبحوث والأنشطة العلمية**، صبراتة، الجمعية الليبية للدراسات ***والبحث العلمي***، العدد: الأول، يونيو 2021م.

47. وليد عبد الهادي العويمر ومصطفى محمد عمر سعد، "أثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا: (2011-2020)"، **مجلة: دراسات الإنسان والمُجتمع**، الزاوية، ليبيا، العدد: 15، يوليو 2021م.

48. يوسف محمد أبو القاسم الصيد، "معوقات الاندماج الاجتماعي في الجنوب الليبي: دراسة ميدانية"، **مجلة: دلالات، للعلوم الإنسانية والتربوية**، جامعة طبرق، العدد: الثامن، السنة: الثالثة، يوليو 2023م.

49. يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 416، السنة: 36، أكتوبر 2013م.

ثالثا: الندوات والمؤتمرات:

1-ابتسام ميلاد حديدان، "الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية"، ورقة مقدمة إلى: **المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، الهجرة غير الشرعية: التداعيات وسبل المواجهة**، جامعة سرت، ديسمبر 2009م.

2-آمال العبيدي، "بوادر الإصلاح السياسي وأثره على سياسات تمكين المرأة في ليبيا"، في: محمد زاهي المغيربي وآخرين(تحرير)، **أبحاث مؤتمر السياسات العامة، جامعة قاريونس، 12–14/يونيو/2007م**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، (د.ت).

3-جفال عمار، "المفهُومُ الاشتراكي للإصلاح السياسي"، في: كمال المنوفي، يوسف الصواني (تحرير)، **أعمال ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي فى الوطن العربى، جامعة القاهرة،(21-22/يونيو/2005م)**، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2006م.

4-سوسم كريمي، "مُستقبلُ الاندماج الاجتماعي الخليجي: المُواطنة والهويَّة الخليجيَّة"، في: مجمُوعة باحثين، **مستقبل مجلس التعاون الخليجي، الكويت، (6-7/فبراير/2015م)**، الكويت: مُنتدى التنمية الخليجي، أوراق ودراسات في التنمية، 2015م.

5-عبير إبراهيم أمنينة، "الفصل الثاني عشر: الدين والدولة في ليبيا اليوم"، في: مجموعة باحثين، **الدين والدولة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م.

6-مصطفى عمر التير، "الدولة و المُجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 وبعدها: مُقاربة سوسيُولوجيَّة"، في: نائلة سعدي (إشراف)، **رُؤى مُختلفة حول ليبيا المُعاصـرة**، تونس: معهد الأبحاث حول المغرب المُعاصـر، 2024م.

7-يوسف محمد الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، 6-8-2013م، **مُحصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية**، أوكسفورد، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الجماعة العربية للديمقراطية، 2013م.

رابعا: الرسائل العلمية:

1-أحمد عبدالعليم حسن علاء الدين، **الفاعلون المُسلحون من غير الدول وتأثيرُهُم على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2011-2015)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017.

2-زهير صالح عقيلة ابريك، **التدخل الدولي في الثورة الليبية في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2022 م.

3-الصادق خميس سعد البريكي، **مستقبل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 17 فبراير 2011**، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 2016م.

4-مـاجـدة عبد الرحمـن بشيـر فركـاش، **دور العامل الخارجي في عملية التحولات السياسية في ليبيا: دراسة للدور الأمريكي منذ عام 2011م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022م.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1-أحمد موسى بدوي، "لماذا يُحرقون ليبيا: قراءة في نتائج انتخابات مجلس النواب"، موقع: المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، بتاريخ: 5/أغسطس/2014م، https://www.acrseg.org/10075

2-"البنك الدولي: ارتفاع معدلات الفقر في ليبيا"، وكالة أنباء المستقبل، بتاريخ: 20/فبراير/2024م، على الرابط التالي: https://w.almustaqbal.ly/archives/100061

3-حمدي سيد محمد محمود، "أزمة الحكم في العالم العربي: موروث الاستبداد وتحديات الشفافية والمُساءلة"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 20/نوفمبر/2024م، https://democraticac.de/?p=100978

4-"البرلمان الليبي يوافق مبدئيا بالأغلبية على عزل كل من عمل مع القذافي"، قناة: ليبيا الأحرار على الفيس بوك، بتاريخ: 26/ديسمبر/2012م، على الرابط المختصر التـــالي: https://2u.pw/ODGBd

5-زاهي بشير المغيربي، "بناء الدولة والتعايُش السِّياسيّ والمُجتمعيّ في ليبيا(1)"، موقع: أخبار ليبيا، بتاريخ: 27/مايو/2016م: https://www.libyaakhbar.com/libya-news/103370.html

6-عمر إبراهيم العفاس، "ليبيا: إعلانُ الفيدرالية في برقة.. الخلفيَّاتُ والتَّداعياتُ"، موقع: مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 2013/12/2م، https://2u.pw/87T0h

7-"مجلس النواب بليبيا يرفض إبطال شرعيته"، الجزيرة نت، 2014/11/6م، **https://2u.pw/Rg3HIN**

8-"نسبة المشاركة في الانتخابات الليبية بلغت 60%"، موقع: العربية نت، بتاريخ:2012/7/7م، على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/articles/2012%2F07%2F07%2F224951

-المراجع الأجنبية:

-Ben Fishman, "Libya's Election Dilemma", THE Washington institute, May 21, 2018, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/libyas-election-dilemma

Emadeddin Badi, Mohamed El-Jarh, Marwa Farid, **At a Glance: Libya's Transformation 2011-2018 Power, Legitimacy and the Economy,** Berlin, Germany, DEMOCRACY REPORTING INTERNATIONAL Democracy Reporting International (DRI), 2019.

-Mohamed Eljarh, "Libya's Islamists Go for Broke", foreign policy, 22/7/2014, https://foreignpolicy.com/2014/07/22/libyas-islamists-go-for-broke/

-Tarek Megeris, "ORDER FROM CHAOS: STABILISING LIBYA THE LOCAL WAY", POLICY BRIEF, European Council on Foreign Relations, July 2018, At the following https://ecfr.eu/wpcontent/uploads/ECFR_265_Order_from_chaos_stabilising_libya_the_local_way_T_Megerisi.pdf

-*Wolfram Lacher,"* Libya: The Gamble That Failed",In: Asseburg, Muriel; Lacher, Wolfram; Transfeld, Mareike, **Mission impossible? UN mediation in Libya, Syria** Stiftung Wissenschaft und Politik -SWP- Deutsches Institut für :Berlin **and Yemen,** Internationale Politik

On the following link: https://2u.pw/RfJum .Und Sicherheit, 2018, pp17-18